Vol 09 / Issue 38 / December 2025
ISSN 2568-6739 p56-104

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

An Analytical Study of the Historical Project of Egyptian Historian Khalaf Abdel-Azim Al-Miri

Ismail Noori Mseer*
Windsor, Ontario- Canada
imseer60@gmail.com
https://orcid.org/0000-0001-7524-6564
https://doi.org/10.63939/JSS.2025-Vol9.N38.56-104

Received: 22/11/2025, **Accepted**: 27/12/2025, **Published:** 28/12/2025

Abstract: This study examines the historical project of Professor Khalaf Abdel-Azim Al-Miri, one of the most prominent contemporary Egyptian historians. The research focuses on analyzing Al-Miri's methodology in studying Egyptian and Arab history through a review of his diverse works, which include modern European history, Egyptian political history, and Egypt's relations with Africa and the Gulf. The study highlights three main pillars of Al-Miri's project: a deep reliance on historical documents, linking domestic events with the international context, and rereading history as a dynamic network of interactions between the state, society, economy, and culture. Additionally, it emphasizes Al-Miri's ability to combine rigorous academic analysis with a practical understanding of political and social realities, making his work a key reference for understanding the present and anticipating the future.

Keywords: Khalaf Al-Miri, historical methodology, historical documents, Egyptian history, international relations, politics and culture.

**Corresponding author*

مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين
المجلد:09/العدد 38/ديسمبر 2025
ISSN 2568-6739 ص56-104

قراءة تحليلية في مشروع المؤرخ المصري خلف عبد العظيم الميري

إسماعيل نوري الربيعي*
وندسور، أونتاريو – كندا
imseer60@gmail.com
https://orcid.org/0000-0001-7524-6564
https://doi.org/10.63939/JSS.2025-Vol9.N38.56-104

تاريخ الاستلام: **2024**/11/22 - تاريخ القبول: 2025/12/27 - تاريخ النشر: **2025**/12/28

ملخص: يستعرض هذا البحث المشروع التاريخي للأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري، أحد أبرز المؤرخين المصريين المعاصرين. يركز البحث على تحليل منهجية الميري في دراسة التاريخ المصري والعربي، من خلال استعراض أعماله المتنوعة التي تشمل تاريخ أوروبا الحديث، التاريخ السياسي المصري، والعلاقات المصرية الأفريقية والخليجية. يبرز البحث ثلاثة مرتكزات رئيسية في مشروع الميري: الاعتماد العميق على الوثائق التاريخية، الربط بين الحدث الداخلي والسياق الدولي، وإعادة قراءة التاريخ باعتباره شبكة علاقات ديناميكية تتفاعل فيها الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة. كما يسلط الضوء على قدرة الميري على الجمع بين التحليل الأكاديمي العميق والفهم التطبيقي للواقع السياسي والاجتماعي، ما يجعله مرجعاً أساسياً لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

الكلمات المفتاحية: خلف الميري، منهجية تاريخية، الوثائق التاريخية، التاريخ المصري، العلاقات الدولية، السياسة والثقافة.

*المؤلف المرسل

لا يمكن تناول الكتابة التاريخية المصرية والعربية في العقود الأخيرة من دون الوقوف أمام المشروع الفكري الذي صاغه الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري، ذلك المشروع الذي يتجاوز حدود الممارسة الأكاديمية التقليدية، ليدخل في عمق الأسئلة التي تتعلق بوظيفة التاريخ، وبالطريقة التي ينبغي أن تُقرأ بها الوقائع والأحداث، وبكيفية فهمها داخل سياقاتها المتشابكة. فالميري لا يكتفي بأن يكون باحثا منتجا للنصوص، بل يقدم نفسه باعتباره مؤرخا منشغلا ببناء منهج، وبرسم رؤية، وباقتراح طرائق جديدة للنظر إلى الماضي ومساءلة مكوناته وتحولاته. ويصعب اختزال هذا المشروع في عنوان واحد أو توصيف موجز، لأن أعمال الميري تتوزع على طيف واسع من الموضوعات يمتد من التاريخ الأوروبي الحديث إلى تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية، ومن دراسة وثائق جامعة الدول العربية إلى تحليل القرارات السياسية الكبرى مثل قرار تأميم قناة السويس، ومن قراءة عمران القاهرة الخديوية إلى التوثيق لمعركة الإسماعيلية ودور الشرطة المصرية، ومن البحث في علاقة مصر بالدولة العثمانية إلى دراسة التحولات الثقافية للجامعات المصرية. إن هذا الاتساع في الاهتمامات لا يعكس تشتتا، بل يكشف عن رؤية مركزية قوامها الإيمان بأن التاريخ شبكة مترابطة من القوى والبنى والوقائع والمعاني، وأن المؤرخ الحقيقي هو الذي يمتلك القدرة على التحرك داخل هذه الشبكة من غير أن يفقد حس التماسك المعرفي.

وتتسم كتابات الميري بميزة جوهرية يمكن وصفها بأنها القدرة على تحويل الوثيقة إلى نص ناطق، فالمؤرخ هنا لا يتعامل مع الوثيقة بوصفها سجلا جامدا، بل يفتحها على أسئلة جديدة، ويستخرج منها طبقات من الدلالات تمتد من الدلالة السياسية المباشرة إلى الدلالة الاجتماعية العميقة. وهذه القراءة العميقة للوثيقة هي ما يجعل نصوص الميري تتجاوز السرد التقليدي، لأن السرد في كتاباته ليس مقصدا نهائيا، بل

وسيلة لبلوغ تحليل أعمق للسياسات، والمجتمعات والمؤسسات والخطابات. ومن خلال متابعة مؤلفاته ودراساته المنشورة يمكن رسم خريطة معرفية تحدد المقولات الكبرى التي يقوم عليها مشروعه. فهناك إيمان واضح لديه بأن الحدث التاريخي لا يمكن عزله عن بيئته، وأن فهم التحولات الكبرى يتطلب النظر إلى العلاقات التي تربط المحلي بالإقليمي والدولي. كما تتبدى في أعماله حساسية خاصة تجاه أثر الاقتصاد في تشكيل السياسات، وتجاه دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتجاه الدور الذي يلعبه الوعي الجمعي والخطاب العام في لحظات التصعيد أو التراجع. وبناء على ذلك، فإن هذه الدراسة تتجه نحو قراءة أبرز أعمال الميري، عملا بعد آخر، بهدف تفكيك الموضوعات التي اشتغل عليها، والكشف عن الأسئلة التي تحرك مقارباته، والوقوف على المنهج الذي اعتمده في تحليل الوثائق والوقائع. غير أن تقديم هذه القراءة لا يكتمل من دون مقدمة موسعة تضع مشروع الميري في سياقه الفكري والأكاديمي، وتحاول فهم منطلقاته النظرية، وكيفيات اشتغاله، والنتائج التي قاد إليها.

المؤرخ بين التخصص واتساع الرؤية

يأتي مشروع الميري في سياق لحظة تاريخية تعيش فيها الدراسات الإنسانية تحولات عميقة. فالتاريخ لم يعد مجرد جهد يستعيد الماضي ويعيد ترتيبه، بل أصبح حقلا يشتبك مع العلوم السياسية والاقتصاد والأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية. وفي هذا الحقل المتعدد الأبعاد يبرز الميري واحدا من أبرز الأصوات التي تمثل هذا التحول، من خلال قدرته على التحرك بين موضوعات تبدو للوهلة الأولى متباعدة، لكنها تنتمي في العمق إلى رؤية واحدة تعتبر أن كل جزء من الماضي يحمل في داخله صلة ببقية الأجزاء. ولا يعني هذا التحرك بين الموضوعات أن الميري يفتقر إلى التخصص، بل على العكس، فإن أعماله تكشف عن معرفة دقيقة بتاريخ أوروبا الحديثة، وعن إلمام واسع بتاريخ مصر

الحديث والمعاصر، وعن قدرة على التعامل مع الوثائق الأرشيفية وتحليلها بأدوات منهجية راسخة. غير أن ما يميز هذا التخصص هو أنه لا يتحول إلى إطار مغلق، بل إلى نافذة تسمح بقراءة أوسع للوقائع وتاريخيتها.

الوثيقة ليست نهاية المعرفة بل بدايتها

تشكل الوثيقة حجر الأساس في منهج الميري. فهو لا يكتب نصا تاريخيا إلا إذا كانت أمامه وثائق رسمية، مضابط برلمانية، معاهدات، بيانات دبلوماسية، خرائط، سجلات إدارية، أو شهادات معاصرة للحدث. غير أن الأهم من ذلك هو أن الوثيقة عنده ليست مجرد دليل، بل هي مدخل لسؤال جديد. فعند دراسته لقرار تأميم قناة السويس مثلا، لم يكتف بتحليل الخطاب الناصري أو الضغوط الأوروبية، بل عاد إلى البيانات الاقتصادية، وحسابات تمويل السد العالي، وردود الفعل البرلمانية، ووضع القرار داخل سياق الصراع الدولي في زمن التنافس بين القوى الكبرى([1]). وهذا النوع من التحليل المتعدد المستويات هو ما يجعل الوثيقة في أعماله عنصرا فاعلا ينتج معرفة جديدة، لا مجرد أداة لتأكيد ما هو معروف.

المزج بين المستوى المحلي والمستوى الدولي

ثمة سمة أخرى تشكل جوهر مشروع الميري، وهي قدرته على الربط بين الحدث الداخلي والتحولات الدولية. فالتاريخ في كتاباته ليس مجرد تتابع لوقائع محلية، بل هو نتاج تفاعل بين قوى داخلية وخارجية. وهذا ما يظهر بوضوح في دراساته عن أفريقيا، وعن قناة السويس، وعن علاقة مصر بالدولة العثمانية، وعن مشروعات الممرات التجارية

[1] خلف الميري، "تأميم القناة"، مجلة الهلال، يوليو 2022.

العالمية.([2]) وتقوم هذه الرؤية على قناعة عميقة بأن مصر والعالم العربي لم يكونا يوما خارج حركة التاريخ العالمي، وأن فهم التحولات التي عاشتها المنطقة يتطلب النظر إلى الأدوار الأوروبية، والآسيوية، والأفريقية، وإلى مصالح القوى الكبرى، وإلى التحولات التكنولوجية والاقتصادية التي غيرت شكل العالم منذ القرن التاسع عشر.

المدينة بوصفها نصا ثقافيا

يولي الميري أهمية خاصة لدراسة المدينة باعتبارها فضاء يكشف عن العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويتجلى ذلك في مقالاته عن القاهرة الخديوية، وعن شارع ستة وعشرين يوليو، وعن تحديث العمران في مصر الحديثة. فهو يرى أن المدينة ليست مجرد عمران، بل هي سجل للهوية الوطنية، ومرآة تعكس طموحات الدولة، ومختبر تتقاطع فيه قوى التغيير الاجتماعي.([3]) وعندما يكتب عن القاهرة الخديوية مثلا، فإنه لا يكتفي بوصف شوارعها ومبانيها، بل يحلل مشروع التحديث نفسه، ويربطه بأزمات الإدارة، وبالتأثير الأوروبي، وبالتحولات الاقتصادية، وبالبحث عن هوية للدولة المصرية الحديثة. وهذا النوع من القراءة يفتح التاريخ العمراني على أسئلة ثقافية وسياسية تتجاوز البنية المادية للمدينة.

إعادة قراءة "الوقائع الحاسمة" خارج الصورة التقليدية

يتميز الميري أيضا بأنه يعود إلى أحداث مشهورة، مثل معركة الإسماعيلية، أو حرب يونيو سبعة وستين، أو توترات مصر مع الدولة العثمانية، ليعيد قراءتها بمنهج مختلف. فهو لا يقبل الرواية الاحتفالية ولا الرواية الأيديولوجية، بل يذهب إلى الوثيقة

[2] خلف الميري، "مصر وأفريقيا بين التاريخ والصراع الدولي"، مجلة أحوال مصرية، العدد 72، 2019.
[3] خلف الميري، "القاهرة الخديوية"، مجلة رؤي مصرية، العدد 88، 2022.

ليكشف ما تخفيه الروايات الموروثة.([4]) وفي دراسته لمعركة الإسماعيلية مثلا، استند إلى وثائق الشرطة المصرية ووثائق بريطانية، ليعيد بناء الحدث باعتباره مواجهة سياسية مسلحة لها جذور تتعلق بصراع النفوذ، لا مجرد بطولة معزولة. وفي مشروعه عن مضابط مجلس الأمة قبل حرب يونيو، يقدم صورة للكيفية التي كان يتشكل بها القرار السياسي في تلك الحقبة، كاشفا عن طبيعة النقاشات، وحدود المعلومات، والاستقطابات الداخلية التي كانت تمهد للمواجهة.([5])

الجامعة والمؤسسة التعليمية بوصفها محور الهوية الحديثة

من الموضوعات التي يوليها الميري اهتماما خاصا دور المؤسسات التعليمية في تكوين الهوية. ففي مقاله عن جامعة عين شمس مثلا، يدرس الجامعة باعتبارها مؤسسة ثقافية وسياسية، ويربط تاريخها بإنتاج النخبة وبناء الوعي الوطني. وهذا المنظور يعكس اهتمامه بدراسة المؤسسات لا بوصفها هياكل بيروقراطية، بل بوصفها عناصر محورية في تشكيل تاريخ الدولة الحديثة.([6])

قيمة مشروع الميري داخل حقل الكتابة التاريخية

عند جمع هذه الخيوط المختلفة، يتضح أن مشروع الميري لا يقوم على إنتاج دراسات متفرقة، بل على رؤية منهجية متماسكة يمكن تلخيصها في ثلاث ركائز: أولا، الاعتماد العميق على الوثيقة وتوظيفها في إنتاج معرفة جديدة. ثانيا، الربط بين المحلي والدولي، وتوسيع زاوية الرؤية إلى ما يتجاوز الإطار الوطني الضيق. ثالثا، اعتماد التاريخ بوصفه شبكة علاقات، لا سلسلة من الأحداث المنفصلة. إن هذه الركائز تجعل من

[4] خلف الميري، "معركة الإسماعيلية"، مجلة الأمن العام، 2020.
[5] خلف الميري، "حرب يونيو في مضابط مجلس الأمة"، تحت الطبع، المجلس الأعلى للثقافة.
[6] خلف الميري، "جامعة عين شمس عراقة التاريخ والدور الثقافي"، مجلة الثقافة الجديدة، 2022.

الميري نموذجا للمؤرخ الذي يكتب الماضي من أجل فهم الحاضر واستشراف المستقبل، لا من أجل تسجيل الأحداث فقط. فهو يتعامل مع التاريخ باعتباره علما يمس المجتمع والاقتصاد والسياسة والثقافة، ويمنح القارئ قدرة على فهم تعقيدات الواقع الذي يعيش فيه. وتأتي هذه المقدمة تمهيدا لقراءة تفصيلية في مؤلفات الميري ودراساته، قراءة لا تكتفي بتقديم ملخصات لأعماله، بل تسعى إلى تفكيك البنية المنهجية التي تحكمها، وإبراز مساهمته في تطوير الكتابة التاريخية العربية المعاصرة.

أولاً: تأميم قناة السويس بين شجاعة القرار والشرعية التاريخية

يتعامل خلف عبد العظيم الميري في دراسته "تأميم القناة شجاعة المواجهة ومشروعية القرار" مع حدث التأميم بوصفه لحظة فارقة لا يمكن اختزالها في بعدها السياسي المباشر أو في رمزيتها الوطنية المألوفة، بل يراها نقطة انعطاف في تاريخ الصراع الدولي في منتصف القرن العشرين. ومن هذا المنطلق، يعيد الميري تفكيك القرار خارج ثنائية الانفعال السياسي والبطولة الخطابية، ليضعه ضمن منظومة أوسع تحكمها تفاعلات الحرب الباردة، ومحاولات القوى الاستعمارية إعادة تموضعها داخل بنية دولية كانت تتشكل من جديد بعد الحرب العالمية الثانية.([7]) ولا يتوقف الميري عند تحليل الموقف البريطاني والفرنسي من القرار بوصفه خلافا حول امتياز اقتصادي أو نزاعا على عوائد مادية، بل يذهب إلى ما هو أعمق، حيث يقرأ رد الفعل الغربي باعتباره محاولة للحفاظ على ما تبقى من رمزية القوة القديمة. فبريطانيا وفرنسا، كما يكشف في دراسته، لم تكونا تتحركان بمنطق الشركات الاحتكارية، بقدر ما كانتا تدافعان عن مكانة استعمارية فقدت الكثير من مرتكزاتها مع صعود حركات التحرر الوطني([8]). وهنا يقدم الميري إطارا

[7] الميري، خلف، "تأميم القناة شجاعة المواجهة ومشروعية القرار"، مجلة الهلال، يوليو 2022.
[8] المرجع نفسه.

تفسيريا ينقل النقاش من حيز الاقتصاد البحت إلى حيز السياسة الإمبراطورية المتداعية. غير أن القيمة العلمية الأساسية لبحث الميري تتجلى في قدرته على إعادة الاعتبار للعامل المصري الداخلي. فهو يفكك قرار التأميم من خلال تحليل جملة من المحددات الاقتصادية الملحة، وفي مقدمتها الحاجة إلى توفير تمويل بديل لمشروع السد العالي بعد تراجع البنك الدولي عن دعمه، إضافة إلى الأهمية التي اكتسبها خطاب السيادة الوطنية في مشروع عبد الناصر السياسي([9]). وهنا يتجاوز الميري القراءة الخطابية المعتادة ليعيد الحدث إلى بنيته المادية والسياسية التي صنعت لحظة اتخاذ القرار.

أما المستوى الثالث في تحليل الميري فيتمثل في قراءة البيئة الاجتماعية والنفسية التي أحاطت بصنع القرار. فهو يبرز طبيعة المزاج الشعبي في منتصف الخمسينيات، وكيف ساهم الشعور العام بضرورة مواجهة النفوذ الأجنبي في تهيئة الأرضية النفسية لاتخاذ قرار بحجم التأميم([10]). كما يتناول التحولات داخل النخبة السياسية والعسكرية المصرية، بما في ذلك الحاجة إلى بناء شرعية داخلية متماسكة في مواجهة التحديات الخارجية. ومن خلال هذا التفكيك المتعدد المستويات، يقدم الميري صورة مغايرة لفهم الحدث، إذ ينظر إلى التأميم بوصفه نتاجا لتلاقح الإرادة الوطنية مع بنية دولية كانت تشهد تحولا عميقا. وهذا النهج يعكس أحد أهم ملامح مشروعه المنهجي، القائم على تجاوز التفسيرات الأحادية، وربط الحدث المحلي بالشبكة الأوسع للتفاعلات العالمية.([11]) ولا يكتفي الميري بذلك، بل يمنح قرار التأميم بعدا إضافيا يتعلق بالشرعية التاريخية. ففي تحليله، يمثل التأميم لحظة استعادة لسيادة اقتصادية انتزعت من مصر منذ القرن التاسع عشر عبر منظومة الامتيازات الأجنبية، مما يجعل القرار ليس مجرد

[9] المرجع نفسه.
[10] الميري، "تحولات المجتمع المصري في الخمسينيات"، بحث غير منشور.
[11] الميري، "مصر والصراع الدولي في منتصف القرن العشرين"، دار الكتب، 2021.

خطوة سياسية جريئة، بل تصحيحا لمسار طويل من الهيمنة الاقتصادية. وبهذا يربط الميري بين مواجهة القوى الاستعمارية في 1956 وبين تاريخ أعمق من الاستغلال الذي صاحب إنشاء القناة وإدارتها.([12]) وهكذا، يتمكن الميري من تقديم قراءة تجعل من قرار التأميم حدثا مركبا، تتقاطع فيه الحسابات السياسية والاقتصادية والنفسية، وتمتزج فيه الإرادة الوطنية بشبكة الصراعات الدولية، مما يمنحه مكانا مركزيا في فهم تاريخ مصر الحديث.

ثانياً: "القاهرة الخديوية" بين تراث المدينة وحداثة العمران

يمثل عمل خلف عبد العظيم الميري في دراسة "القاهرة الخديوية" المنشورة في مجلة رؤى مصرية، محاولة متقنة لفهم المدينة المصرية ليس بوصفها مجرد فضاء جغرافي أو سياق عمراني، بل كنص تاريخي يحوي على دلالات اجتماعية وسياسية وثقافية متشابكة. ينطلق الميري من فرضية أساسية، مفادها أن القاهرة الخديوية لم تكن مجرد استجابة لحاجات التوسع العمراني أو مظاهر الحداثة الأوروبية، بل كانت أداة لإنتاج الدولة الحديثة ورمزاً للهوية الوطنية المصرية في منتصف القرن التاسع عشر. يبدأ الميري تحليله بتفكيك البنية العمرانية للمدينة، موضحاً أن الشوارع الواسعة، والساحات المفتوحة، والمباني الحجرية المنظمة، لم تكن مجرد أدوات تصميمية، بل كانت عناصر لإنتاج فضاء اجتماعي سياسي قادر على إعادة تشكيل الحياة العامة للمواطن المصري. ومن هذا المنطلق، يرى الميري أن المدينة الخديوية مثلت مساحة رمزية تجسد الطموح الحكومي لتحديث الدولة، وتحقيق استقرار إداري واقتصادي بعد فترة من التدهور في أواخر حكم محمد علي. واحدة من السمات البارزة في منهج الميري هي تأكيده على أن القاهرة الخديوية لم تكن استيراداً مجرداً لنماذج أوروبية، بل كانت مشروعاً يعكس تفاعل

[12] الميري، "قراءة جديدة في تاريخ الامتيازات الأجنبية"، مجلة البحوث التاريخية، العدد 44، 2020.

التأثيرات الأجنبية مع الواقع المحلي. فقد تأثر المشروع بالتجارب العمرانية في باريس ولندن، ولكنه تأقلم مع التحديات الخاصة بالمناخ، والسكان، والاقتصاد المحلي. وفي هذا السياق، يقدم الميري قراءة مركبة للمدينة باعتبارها نتاجاً للتمازج بين ما هو محلي وما هو عالمي، ما يجعلها نموذجاً لفهم كيفية تكييف الحداثة الأوروبية ضمن الإطار المصري.

ويشير الميري إلى أن القاهرة الخديوية لم تكن تهدف فقط إلى تغيير المشهد العمراني، بل كانت أداة سياسية تعكس رغبة الدولة في ترسيخ السلطة المركزية. فقد صُممت الشوارع لتسهيل الحركة العسكرية والإدارية، ولتمكين الحكومة من مراقبة المدينة وتحقيق الانضباط الاجتماعي، وهي مقاربة تجعل من التخطيط العمراني جزءاً من إستراتيجية السلطة في بناء الدولة الحديثة. هذا التفسير يجعل من القاهرة الخديوية مشروعاً ليس فقط جمالياً أو حضارياً، بل سياسياً في جوهره. بالإضافة إلى ذلك، يبرز الميري الدور الاقتصادي في مشروع القاهرة الخديوية، إذ يرى أن المشروع لم يكن رفاهياً أو رمزياً فحسب، بل كان محاولة لتثبيت الاقتصاد المحلي في إطار الدولة الحديثة. فقد ارتبطت مشاريع البنية التحتية بالسياسة الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب، وإدارة الأراضي، وتنظيم الأسواق، ما يعكس مدى ارتباط العمارة الحديثة بأهداف الدولة في تحقيق التحديث الشامل والمستدام. ويحلل الميري أيضاً البعد الاجتماعي للمدينة، مشيراً إلى أن تصميم الشوارع والمباني والأحياء يعكس اهتمام الدولة بتشكيل هوية وطنية جامعة، متجاوزة الانقسامات التقليدية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. فالتصميم الحضري لم يكن مجرد خلفية للأحداث، بل كان عنصراً فعالاً في تشكيل التفاعلات الاجتماعية، وتوجيه سلوك المواطنين، بل وتعزيز شعورهم بالانتماء إلى الدولة الحديثة. في هذا السياق، تعتبر القاهرة الخديوية مشروعاً ثقافياً بامتياز، لا يقتصر على الوظائف العمرانية، بل يمتد ليشمل الإنتاج الرمزي والهوياتي للمدينة.

ومن زاوية منهجية، يثبت الميري مرة أخرى قدرته على الدمج بين قراءة دقيقة للوثائق المعمارية والسياسية والاجتماعية، وبين تحليل نقدي يضع الحدث داخل شبكة علاقات أوسع تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة. فهو لا يكتفي بسرد تطورات المباني أو الشوارع، بل يضعها في سياق تاريخي أوسع، يربط بين القرارات السياسية، والأوضاع الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية، والتأثيرات الأوروبية، ليخرج بالمدينة ككيان متكامل يعكس مشروع الدولة الحديثة. كما يُظهر الميري في هذه الدراسة كيف يمكن للتاريخ العمراني أن يصبح مرآة لتحولات الدولة والمجتمع. القاهرة الخديوية، في نظره، ليست مجرد مدينة تُقرأ بمقاييس الجغرافيا أو التصميم، بل نص تاريخي يحوي على مستويات متعددة من المعنى، ويكشف عن تفاعلات القوة والسلطة، والانفتاح على الحداثة، والمرونة في مواجهة تحديات الواقع المحلي. إن قراءة الميري للقاهرة الخديوية تقدم نموذجاً لكيفية التعامل مع المدن التاريخية بوصفها نصوصاً قادرة على التعبير عن هوية المجتمع والدولة في آن واحد، وهو ما يجعل هذه الدراسة مرجعاً أساسياً لفهم العلاقة بين العمران والهوية في مصر الحديثة. ويظهر هنا جانب من مشروعه المنهجي الأوسع، القائم على الجمع بين الوثيقة والتحليل النقدي، بين العمارة والتاريخ، وبين الاقتصاد والسياسة، وهو نهج يختلف عن مقاربات مؤرخين آخرين مثل جمال حمدان الذي ركّز أكثر على الجغرافيا السياسية للمدينة، أو عبد الرحمن الرافعي الذي اهتم بالسردية الاجتماعية والسياسية العامة دون الغوص في تفاصيل التخطيط العمراني.([13]) في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن دراسة الميري للقاهرة الخديوية تتجاوز كونها بحثاً عن العمران أو التراث، لتصبح دراسة عن السلطة والدولة، عن الحداثة والتاريخ، وعن العلاقة المعقدة بين المكان والسياسة والمجتمع. وهي بذلك تثبت مكانته كأحد أبرز المؤرخين المصريين المعاصرين

[13] الميري، خلف، "القاهرة الخديوية .. رحلة التراث والتطور"، مجلة رؤى مصرية، السنة الثامنة، العدد 88، مايو 2022.

الذين دمجوا بين التحليل النقدي للوثيقة والقراءة الموسعة للسياق التاريخي، مع الحفاظ على حساسية عالية تجاه التفاصيل الرمزية والاجتماعية التي تحكم الفعل التاريخي.

ثالثاً: مصر وأفريقيا بين التاريخ وصراعات القوى

يمثل عمل خلف عبد العظيم الميري في دراسة "مصر وأفريقيا بين التاريخ والصراع الدولي" محاولة معمقة لإعادة النظر في دور مصر في القارة الإفريقية عبر التاريخ الحديث والمعاصر، بوصفها فاعلاً إقليمياً محورياً في صراع القوى الكبرى. ينطلق الميري من فرضية مفادها أن أفريقيا ليست مجرد امتداد جغرافي لمصر، بل تمثل سياقاً حضارياً وسياسياً معقداً، يتقاطع فيه الاهتمام المصري بالمصالح الوطنية مع الصراعات الدولية التي طغت على القارة منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين.([14]) يبدأ الميري تحليله بالحديث عن موقع وادي النيل الاستراتيجي، بوصفه شريان الحياة لمصر وركيزة حيوية لمصالحها الإقليمية. ويبرز أن النيل لم يكن مجرد مورد طبيعي، بل كان عنصر قوة مركزي في الصراعات السياسية والاقتصادية، حيث حاولت القوى الأوروبية استغلاله لضمان امتيازات تجارية وعسكرية، بينما سعت مصر إلى حماية سيادتها الوطنية ومصالحها الاستراتيجية([15]). ومن هنا يظهر الميري قدرة مصر على المناورة الدبلوماسية، وممارسة سياسات خارجية متوازنة في مواجهة الضغوط الدولية، مما يبرز أهميتها كقوة إقليمية قادرة على التأثير في موازين القوى. ويكشف الميري في دراسته عن الصراعات التي شكلتها التفاعلات الأوروبية في القارة الأفريقية، حيث ارتبطت أطماع القوى الكبرى – بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا – بتحديد مواقع النفوذ والسيطرة على الطرق والممرات الحيوية. ويبرز الباحث كيف حاولت هذه القوى استغلال الأزمات

[14] المرجع نفسه.
[15] المرجع نفسه.

المحلية، والتحالفات القبلية، والموارد الطبيعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهو ما جعل القارة فضاءً للتنافس الدولي المكثف، امتد تأثيره على مصر بشكل مباشر.([16])

وبالنظر إلى القرن العشرين، يعرض الميري الدور المصري في السياق الإقليمي والدولي خلال عهد عبد الناصر، موضحاً كيف استخدمت مصر سياسات الدبلوماسية النشطة لتعزيز مكانتها في القارة الإفريقية. فقد شكلت مصر محوراً لإطلاق المبادرات الاقتصادية والتنموية، مثل مشروع الوحدة الإفريقية، ودعم حركات التحرر الوطني في الدول الأفريقية، بما يعكس رؤية استراتيجية لتعزيز النفوذ المصري في مواجهة القوى الاستعمارية السابقة والتهديدات الجديدة. ويؤكد الميري أن هذا الدور لم يكن رمزياً فحسب، بل كان مدعوماً بخطط عملية لتعزيز المصالح المصرية والإقليمية.([17]) من الناحية المنهجية، يميز الميري في هذه الدراسة قدرته على الجمع بين التحليل الجغرافي والسياسي والدبلوماسي، مستفيداً من مصادر أولية ووثائق رسمية، بما في ذلك مراسلات وزارة الخارجية المصرية ومداولات مجلس الأمة والاتحاد الإفريقي المبكر. ويتيح هذا الأسلوب للباحثين فهم تفاعلات القوى الكبرى مع مصر في ضوء البيئة الإقليمية الأفريقية، بعيداً عن النظرة الأحادية التي غالباً ما تتعامل مع مصر كمركز منفصل عن محيطها الأفريقي.([18])

وتبرز أهمية الدراسة أيضاً في إعادة تقييم أطماع القوى الكبرى في القرن التاسع عشر والعشرين داخل القارة الإفريقية، وكيف تفاعلت هذه الأطماع مع المكانة الإقليمية لمصر. ويشير الميري إلى أن السياسة المصرية لم تكن مجرد رد فعل على التدخلات الأجنبية، بل كانت استراتيجية متكاملة، تسعى إلى استخدام النفوذ الدبلوماسي

[16] المرجع نفسه
[17] نفسه.
[18] نفسه.

والاقتصادي والتنموي لإرساء توازن القوى لصالح مصر. ومن هنا تتضح الرؤية الميريانية التي تعتبر مصر عاملاً محورياً لا يمكن تجاهله في فهم التاريخ الإفريقي الحديث.([19]) علاوة على ذلك، يتناول الميري البعد الحضاري للعلاقات المصرية–الأفريقية، مشيراً إلى أن مصر لم تكن تعمل فقط وفق منطق القوة السياسية أو الاستراتيجية، بل سعت إلى تعزيز الروابط الثقافية والحضارية عبر القارة. فالأنشطة التعليمية والثقافية والدينية المصرية لعبت دوراً في تشكيل صورة مصر كدولة رائدة، قادرة على التأثير في مسارات التنمية والتحرر في الدول الإفريقية المجاورة. وهذا البعد يجعل دراسة الميري أكثر عمقاً من الدراسات التقليدية التي ركزت على العلاقات السياسية المباشرة فقط، ويبرز كيف يمكن للبعد الحضاري والثقافي أن يكون أداة قوة ناعمة في السياسة الدولية.([20])

وفي تحليله للعلاقات الاقتصادية، يوضح الميري كيف لعبت مصر دوراً في تنظيم المشروعات التجارية والزراعية في محيطها الإقليمي، بما يعزز موقفها في المنافسة الدولية. ويبين الباحث أن التحديات الاقتصادية التي واجهت مصر داخل القارة كانت جزءاً من استراتيجية أكبر لتأمين مصالحها الوطنية، سواء عبر التحكم في الموارد المائية أو تطوير طرق التجارة والنقل، وهو ما يعكس فهمه العميق لتشابك الاقتصاد مع السياسة والتاريخ.([21]) كما يناقش الميري البعد العسكري والاستراتيجي للعلاقات المصرية–الأفريقية، مسلطاً الضوء على أهمية التحالفات العسكرية والدبلوماسية في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ويحلل دور مصر في حماية حدودها، ومراقبة التحركات الاستعمارية السابقة، والتفاعل مع القوى الدولية لتفادي أي تهديد مباشر لمصالحها، معتبراً أن هذا الجانب الاستراتيجي كان جزءاً لا يتجزأ من سياسة مصر الخارجية في القرن

[19] الميري، "السياسة المصرية في القرن العشرين: دراسة وثائقية"، دار الكتب، القاهرة، 2020.
[20] الميري، خلف، "مصر وأفريقيا بين التاريخ والصراع الدولي"، مجلة أحوال مصرية، السنة الثامنة عشرة، العدد 72، ربيع 2019.
[21] المرجع نفسه

العشرين.([22]) وتتسم دراسة الميري بالتكامل بين مختلف المستويات التحليلية؛ فهي تجمع بين الرؤية التاريخية الطويلة الأمد، التي تمتد إلى القرن التاسع عشر، وبين تحليل الوقائع المعاصرة في القرن العشرين، ما يجعلها نموذجاً ممتازاً لدراسة دور الدولة في البيئة الإقليمية والدولية. كما أنها تؤكد على أهمية توظيف المنهج التاريخي النقدي في فهم التفاعلات المعقدة بين القوى الكبرى والدول الإقليمية، بحيث لا يتم النظر إلى الأحداث بمعزل عن سياقاتها التاريخية والسياسية والاقتصادية.([23]) وفي نهاية التحليل، يخلص الميري إلى أن مصر لعبت منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين دوراً محورياً في صياغة التاريخ الإقليمي في إفريقيا، ليس فقط عبر سياساتها المباشرة، بل من خلال قدرتها على استغلال عناصر القوة الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية. وهو ما يجعل دراسته مساهمة فريدة في فهم العلاقة بين مصر وأفريقيا، ويضعها ضمن المرجعيات الأساسية لكل من يدرس التاريخ السياسي والدبلوماسي للقارة، ويتيح إعادة تقييم السياسات المصرية في ضوء السياق الإفريقي الأوسع.([24]) وبالمقارنة مع مؤرخين آخرين، يظهر الميري تميزاً منهجياً واضحاً؛ ففي حين ركّز جمال حمدان على الجغرافيا السياسية والتوزيع السكاني، واهتم عبد الرحمن الرافعي بالسردية السياسية والاجتماعية الكبرى، فإن الميري يدمج بين التحليل الجغرافي والسياسي والدبلوماسي والحضاري، ليقدم رؤية شاملة تفسر ليس فقط العلاقات المصرية–الأفريقية، بل ديناميات القوة الدولية داخل القارة بأكملها.([25])

[22] المرجع نفسه.
[23] المرجع نفسه
[24] المرجع نفسه
[25] المرجع نفسه.

رابعاً: حرب يونيو 1967 في مضابط مجلس الأمة

يمثل عمل الدكتور خلف عبد العظيم الميري في دراسة "حرب يونيو سبعة وستين في مضابط مجلس الأمة" مساهمة متميزة في فهم الخطاب السياسي المصري في مرحلة حرجة من التاريخ الوطني، حيث تتقاطع الطموحات القومية مع واقع الأزمات العسكرية والسياسية. تعتمد هذه الدراسة على مضابط مجلس الأمة كوثائق أساسية، إذ تكشف عن بنية صنع القرار السياسي، وطبيعة النقاشات البرلمانية، وتصورات النخب المصرية عن العدو الإسرائيلي قبل وقوع الحرب.([26]) ينطلق الميري من فرضية أساسية مفادها أن فهم النكسات العسكرية لا يمكن أن يقتصر على دراسة العمليات الحربية وحدها، بل يستدعي النظر في السياق السياسي الداخلي، وقراءة التفاعلات بين المؤسسات الحكومية، والبرلمان، والقوى الاجتماعية المختلفة. فمضابط مجلس الأمة توفر نافذة غير مسبوقة على النقاشات الحقيقية، بعيداً عن الخطابات الرسمية أو الروايات الوطنية اللاحقة، حيث تظهر مواقف النواب والوزراء تجاه التهديدات الإقليمية، وقرارات وزارة الدفاع، وسياسات الرئيس جمال عبد الناصر.([27]) ويحلل الميري في هذه الدراسة كيفية تقديم قضايا الأمن القومي على طاولة البرلمان، مع التركيز على طبيعة الحوارات التي دارت بين الأعضاء بشأن استعداد الجيش المصري، والتحالفات العربية، ودور القوى الكبرى في النزاع العربي الإسرائيلي. ويظهر البحث كيف كانت هناك تباينات واضحة في تقييم التهديدات، إذ لم تكن جميع الأطراف مقتنعة بقدرة مصر على مواجهة إسرائيل بمفردها، بينما كان هناك بعض التفاؤل السياسي القومي الذي دفع نحو اتخاذ قرارات شديدة المخاطرة.([28]) وتبرز الدراسة جانباً مهماً في المنهج الميري، وهو ربط تحليل

[26] الميري، خلف، "حرب يونيو 1967 في مضابط مجلس الأمة"، تحت الطبع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2025.
[27] المرجع نفسه
[28] نفسه

مضابط مجلس الأمة بالوقائع التاريخية المحيطة، مثل حركات التعبئة العسكرية، ومراقبة تحركات الجيش الإسرائيلي، واتصالات مصر بالدول العربية الشقيقة. فهذا الربط يجعل البحث لا يكتفي بالسرد السياسي أو النقاش البرلماني، بل يقدم رؤية شاملة لتداخل السياسة الداخلية مع الاستراتيجيات العسكرية والدبلوماسية في مرحلة ما قبل النكسة.([29])

كما يولي الميري اهتماماً خاصاً بصورة إسرائيل في العقل السياسي المصري قبل الحرب، ويحلل كيف كانت الدولة المصرية والنخبة الحاكمة ترى طبيعة الصراع، ومدى تهديد القوى الإقليمية والدولية لمصالحها. ويؤكد الباحث أن الفهم المصري للصراع لم يكن مجرد انعكاس لتقديرات عسكرية، بل كان متأثراً بسياقات سياسية وثقافية واسعة، بما في ذلك تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي، وقراءة التقارير الاستخباراتية، والرؤى القومية السائدة آنذاك. من أبرز المساهمات التي يقدمها البحث، إعادة بناء صورة السنوات السابقة على هزيمة يونيو 1967، باعتبارها مرحلة تشهد تصاعد الطموحات القومية، إلى جانب أخطاء تقدير دقيقة في التحليل العسكري والسياسي. ويبين الميري كيف أن تصورات النخبة المصرية أحياناً كانت مزيجاً من الثقة الزائدة بالقدرات الوطنية، والخوف من التفوق الإسرائيلي، وهو ما ساهم في سلسلة من القرارات التي لم تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي. هذا الطرح يتيح للباحثين فهم الأسباب الحقيقية للنكسة، ليس من زاوية الهزيمة العسكرية فقط، بل من منظور تحليل السياسات والاستراتيجيات الداخلية. ويعتمد الميري في تحليله على منهجية تجمع بين التفسير التاريخي والتحليل السياسي، بحيث تكون الوثيقة مصدراً معرفياً أساسياً، ويتم التعامل معها نقدياً، مع مقارنة المواقف المختلفة للأعضاء في البرلمان وتأثيرها على القرار النهائي. ويشير الباحث إلى أن مضابط مجلس الأمة، بما تحتويه من مداولات مفصلة، تسمح بفهم الآليات الداخلية

[29] أيضا.

لصنع القرار في النظام السياسي المصري، وأهمية التوازن بين الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية. ويقدم الميري في هذا السياق رؤية موسعة عن طبيعة التفاعل بين البرلمان والرئاسة، إذ يوضح أن مجلس الأمة لم يكن مجرد هيئة استشارية، بل كان مسرحاً للتداول السياسي المكثف، حيث لعب النواب دوراً في صياغة الخطاب العام حول الحرب والسياسات القومية. كما يبرز الباحث تأثير شخصيات سياسية محددة، ودورها في توجيه النقاش العام، بما يعكس تعقيدات المشهد السياسي المصري في تلك الفترة. علاوة على ذلك، يعالج البحث تأثير الإعلام والتقارير الصحفية على النقاشات البرلمانية، مسلطاً الضوء على كيفية استخدام المعلومات المتاحة لتشكيل قرارات الحرب، وتقديمها أمام الرأي العام المصري. ويؤكد الميري أن دراسة مضابط البرلمان توفر فرصة لاستكشاف الصلات بين الإعلام والسياسة والقرار العسكري، وهو ما يجعل البحث أكثر عمقاً من الدراسات العسكرية أو السياسية التقليدية التي غالباً ما تركز على التحليل الاستراتيجي فقط. ويبرز الباحث أيضاً دور التحليلات الاستخباراتية والاتصالات الدبلوماسية في توجيه مواقف النواب، إذ كانت هناك معلومات حول تحركات الجيش الإسرائيلي والتقديرات الأمريكية والبريطانية للمعركة، وكيف أن هذه البيانات كانت تؤثر على النقاشات الداخلية وعلى التقديرات التي بنيت عليها الخطط العسكرية. هذا يوضح رؤية الميري في ضرورة إدماج البعد الدولي في تحليل الأحداث الوطنية، وهو ما يعكس قدرة منهجه على دمج العوامل الداخلية والخارجية في فهم التاريخ.

من منظور المقارنة مع مؤرخين آخرين، يظهر الميري تميزاً واضحاً؛ فعلى الرغم من أن عبد الرحمن الرافعي ركّز على السرد السياسي والاجتماعي الكبير، فإن الميري يقدم قراءة وثائقية دقيقة، تتعمق في المداولات البرلمانية الداخلية وتحليل الوثائق الرسمية، بينما اهتم جمال حمدان بالجغرافيا السياسية والموقع الاستراتيجي لمصر، إلا أن

الميري يدمج بين السياسة، الدبلوماسية، والتحليل الداخلي للمؤسسات، ليقدم صورة متكاملة عن الخطاب السياسي قبل الحرب. خلاصة القول، إن دراسة الميري تقدم نموذجاً رائداً في استخدام الوثائق البرلمانية والمضابط الرسمية كمصادر أساسية لفهم القرارات السياسية الكبرى، مع التركيز على تحليل السياقات الداخلية والخارجية المتداخلة. وهي بذلك تشكل إضافة نوعية للمكتبة التاريخية المصرية، وتسهم في إعادة تقييم المرحلة التي سبقت هزيمة يونيو 1967، من منظور متعدد الأبعاد يجمع بين السياسة، الدبلوماسية، الاستراتيجية، والتاريخ الاجتماعي والسياسي.

خامساً: "جامعة عين شمس ودورها في بناء الوعي الوطني"

يمثل مقال الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري المعنون بـ "جامعة عين شمس: عراقة التاريخ والدور الثقافي" قراءة معمقة في تاريخ مؤسسات التعليم العالي في مصر، وتحديدًا في دور جامعة عين شمس في بناء الوعي الوطني وصياغة النخبة الثقافية والسياسية عبر مراحل القرن العشرين حتى الوقت الحاضر([30]). ينطلق الميري من فرضية مفادها أن الجامعات ليست مجرد فضاءات تعليمية، بل مؤسسات محورية في تشكيل القيم الفكرية والاجتماعية والسياسية، ولها تأثير مباشر في صياغة مسارات الدولة الحديثة، سواء على مستوى التشريع أو الثقافة أو التوجهات الفكرية العامة. يبدأ الميري بمراجعة التاريخ المؤسس للجامعة، موضحًا كيف ارتبطت هذه المؤسسة منذ إنشائها بمبادرات التنوير والتعليم المستنير، واعتماد قيم المعرفة والمواطنة. ويشير إلى أن الجامعة لم تقتصر مهمتها على تخريج الأجيال الأكاديمية، بل لعبت دورًا فعالًا في إعداد نخبة قادرة على الانخراط الفاعل في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية لمصر([31]). ويقدم

[30] الميري، خلف، "جامعة عين شمس: عراقة التاريخ والدور الثقافي"، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 376، يناير 2022.
[31] المرجع نفسه.

الباحث تحليلاً مفصلاً لأنماط التعليم والمناهج الدراسية، وعلاقتها بالتيارات الفكرية والسياسية في الدولة، ما يجعل دراسة الجامعة نموذجًا لفهم العلاقة بين التعليم العالي وبناء الدولة. ويؤكد الميري أن جامعة عين شمس كانت حلقة وصل بين المعارف الغربية والتقاليد المصرية، حيث حرصت على استقطاب أساتذة من مختلف التخصصات لضمان بيئة تعليمية حيوية توازن بين التحديث والانتماء الثقافي. ويضيف أن المناهج الدراسية لم تقتصر على النقل المعرفي، بل شجعت على الحوار النقدي وتطوير التفكير المستقل، ما مكّن الطلاب من تقييم القضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية بوعي نقدي.([32])

ويولي الباحث اهتمامًا خاصًا بمراحل تاريخية مفصلية، مثل حقبة ما بعد الاحتلال البريطاني، وثورة 1952، وعصر عبد الناصر، موضحًا كيف ساهمت الجامعة في إعداد الكوادر التي حملت مشروع الدولة الوطنية. ويبرز الميري أن الجامعة لم تكن ساحة محايدة، بل فضاءً تفاعليًا تتقاطع فيه المعرفة الأكاديمية مع السياسة الوطنية، حيث لعبت أدوارًا تعليمية وثقافية متوازية انعكست على تشكيل سلوك النخبة وقدرتهم على التأثير في مسارات الدولة. ويقدم الميري قراءة دقيقة لدور الجامعة في نشر قيم التنوير الثقافي، مشيرًا إلى أن الجامعة ساعدت في تعزيز قيم الحرية الفكرية، واحترام القانون، والالتزام بالمواطنة، وهي عناصر جوهرية في بناء مجتمع مدني قادر على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية. ويستعرض الباحث أمثلة عملية على المبادرات الأكاديمية والثقافية التي أطلقتها الجامعة، مثل الندوات العلمية، والمجلات الأكاديمية، والمشروعات البحثية، وتأثيرها على الثقافة السياسية للمجتمع المصري.([33])

[32] نفسه
[33] أيضا.

ومن زاوية منهجية، يوضح الميري أن دراسة جامعة عين شمس تكشف الدور الاستراتيجي للجامعات في بناء الدول الحديثة، خصوصًا في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو تواجه تحديات سياسية واقتصادية. فالجامعات ليست مؤسسات تعليمية فقط، بل أدوات لبناء النخبة وصياغة السياسات، وفضاءات لإنتاج الخطاب الثقافي والسياسي الداعم للدولة. ويقارن الباحث تجربة جامعة عين شمس ببعض الجامعات العربية الأخرى، مستعرضًا أوجه التشابه والاختلاف في استراتيجيات التعليم والتأثير الوطني، ما يعزز قيمة البحث ضمن الدراسات التاريخية والاجتماعية المقارنة.([34]) ويخلص الميري إلى أن جامعة عين شمس لم تقتصر مساهمتها على التعليم الجامعي، بل أسهمت في تكوين خطاب وطني معاصر من خلال إنتاج أجيال من الباحثين والمثقفين الذين أصبحوا عناصر فاعلة في مؤسسات الدولة والإعلام والمجتمع المدني. ويؤكد الباحث أن التجربة الأكاديمية لم تكن مجرد تلقين، بل شملت تفاعلًا ديناميكيًا بين الطلاب والأساتذة، وإنتاج أبحاث ودراسات تعكس الواقع المصري وتحدياته، ما ساعد على إعداد جيل قادر على المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات الوطنية واتخاذ القرارات الحاسمة على المستويين الثقافي والسياسي. في الختام، يبرز تحليل الميري أن جامعة عين شمس تمثل نموذجًا فريدًا لفهم العلاقة بين التعليم العالي وبناء الدولة، فهي فضاء لتشكيل الوعي الوطني، وبناء النخبة الثقافية والسياسية، وتعزيز قيم التنوير والمعرفة. وتؤكد الدراسة على أهمية استقلالية المؤسسات الأكاديمية لضمان استمرارية تأثيرها الإيجابي في المجتمع والدولة، بما يجعلها ركيزة أساسية في تطوير الدولة الحديثة والحفاظ على استدامة التقدم الاجتماعي والسياسي.

[34] أيضا.

سادساً: قناة السويس: الماضي الحاضر والمستقبل

يمثل مجلد "قناة السويس: الماضي الحاضر والمستقبل"، الذي أشرف عليه الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري كمحرر علمي، نموذجًا متميزًا لدراسة التحولات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالقناة عبر تاريخها الطويل. إذ لا يكتفي المجلد بسرد أحداث تاريخية، بل يقدم قراءة تحليلية متعمقة لمسار القناة منذ إنشائها في القرن التاسع عشر وحتى مشروع القناة الجديدة في القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على أبعادها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.([35]) ينطلق الميري في هذا العمل من فرضية أساسية مفادها أن قناة السويس ليست مجرد ممر مائي دولي، بل محور للصراعات الدولية والتوازنات الإقليمية، ورافد اقتصادي وسياسي مركزي لمصر. ويشير إلى أن أهمية القناة لا تتحدد بحجم التجارة العابرة فقط، بل بقدرتها على تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة، بما يجعل أي دراسة لها تتطلب الجمع بين التوثيق الدقيق والتحليل النقدي للسياسات الدولية المرتبطة بها. يتناول الميري في فصول المجلد التطورات التي شهدتها القناة خلال العصور المختلفة، بدءًا من المرحلة الخديوية التي شهدت إقامة المشروع، مرورًا بالاحتلال البريطاني، ثم فترة الاستقلال وما بعد تأميم القناة في 1956، وصولًا إلى العصر الحديث مع تطوير المشروع الجديد. ويضع الباحث هذه التحولات ضمن سياق تاريخي وسياسي متكامل، بحيث يمكن للقارئ فهم العلاقة بين كل حدث والمرحلة التاريخية التي نشأ فيها.([36])

واحدة من السمات المميزة لهذا العمل هي استخدام الميري لمصادر متنوعة، تشمل الوثائق الرسمية، ومذكرات السياسيين والمهندسين، والمصادر الصحفية، وكذلك

[35]الميري، خلف، المحرر العلمي، "قناة السويس: الماضي الحاضر والمستقبل"، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2020.
[36]المرجع نفسه

الدراسات الأجنبية التي تناولت القناة. هذه المقاربة تجعل المجلد أكثر شمولية، إذ يربط بين الرواية الوطنية المصرية وتحليل السياسات الدولية، مع إبراز دور القوى الكبرى في التأثير على إدارة وتشغيل القناة على مدى أكثر من قرن. ويعيد الميري قراءة الأحداث الكبرى مثل تأميم القناة وحرب السويس 1956 وحصار قناة السويس خلال حرب 1967، مع التركيز على العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت قرارات الدولة المصرية في تلك اللحظات المفصلية. ويكشف المجلد أيضًا عن الأبعاد الاقتصادية للقناة، حيث يشير الميري إلى أن الإيرادات المتأتية من مرور السفن لم تكن مجرد مسألة مالية، بل أداة لتثبيت استقلال الدولة المصرية، وتمويل مشروعات التنمية الوطنية. ويحلل كيف أن استراتيجيات الاستثمار والتطوير التي تبنتها مصر عبر العقود المختلفة كانت مرتبطة بالسياسة الدولية، بما في ذلك ضغط القوى الغربية ورؤيتها لموقع مصر الاستراتيجي في التجارة العالمية. هذه القراءة تجعل القناة رمزًا ليس فقط للسيادة الوطنية، بل أيضًا للتحدي والتوازن بين السياسة والاقتصاد.([37]) علاوة على ذلك، يقدم الميري تصورًا تحليليًا لمشروع قناة السويس الجديدة، موضحًا كيف يمكن لهذا المشروع أن يعزز مكانة مصر الاقتصادية ويؤثر على التجارة العالمية. ويضع هذا المشروع في سياق استراتيجي يعكس رؤية الدولة لمستقبلها الاقتصادي والسياسي، مع إبراز دور البنية التحتية في دعم السيادة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة. كما يناقش التحديات المحتملة المرتبطة بالاستثمار في القناة، بما في ذلك المنافسة الدولية، والاعتبارات البيئية، والتغيرات في حركة التجارة العالمية. في الخلاصة، يمكن القول إن مشروع الميري حول قناة السويس يتجاوز مجرد التوثيق التاريخي، إذ يمثل دراسة منهجية تجمع بين التحليل الاقتصادي والسياسي والتاريخي. المجلد يقدم نموذجًا لتأطير الأحداث التاريخية ضمن سياق شامل، يربط بين

[37] نفسه

الوثيقة، والواقع السياسي، والتأثيرات الاقتصادية الدولية، ويتيح للباحثين والقراء فهمًا معمقًا لدور القناة كرافد محوري للتاريخ المصري والعالمي. ويعكس هذا العمل قدرات الميري في الجمع بين البحث الأكاديمي الدقيق والرؤية التحليلية التي تجعل من التاريخ أداة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

سابعاً: مصر وآل عثمان بين الاقتصاد والسياسة

يُعد مقال الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري "مصر وآل عثمان بين أطماع الاقتصاد وخيبات السياسة" دراسة محورية في فهم العلاقة المصرية العثمانية خلال القرون الحديثة، لا سيما من منظور التفاعلات الاقتصادية والسياسية المتشابكة. يرفض الميري القراءة التقليدية التي تصور العلاقة بين مصر والدولة العثمانية على أنها مجرد تبعية سياسية، ليعيد النظر في هذه العلاقة باعتبارها صراعًا متعدد المستويات بين إرادة مصرية متنامية نحو الاستقلال المالي والسيادة الذاتية، وبين رغبة الإمبراطورية العثمانية في الحفاظ على نفوذها الاقتصادي والإداري.([38]) يبدأ الميري مقاله بتحليل البيئة الاقتصادية والسياسية في مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، موضحًا أن الموارد المالية المصرية كانت على الدوام محورًا للصراعات بين السلطة المحلية في القاهرة والحكم العثماني المركزي في إسطنبول. ويشير إلى أن الدولة العثمانية سعت إلى استغلال نظام الضرائب والإيرادات المصرية لتغذية خزائنها، بينما عملت القيادة المصرية، بدءًا من المماليك وصولاً إلى محمد علي، على توجيه هذه الموارد نحو تعزيز القوة المحلية والبنية التحتية للدولة. ويفكك الميري بدقة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، مشيرًا إلى أن العديد من النزاعات التي تم تفسيرها سياسيًا في الأدبيات السابقة كانت في حقيقتها

[38]الميري، خلف، "مصر وآل عثمان بين أطماع الاقتصاد وخيبات السياسة"، مجلة الهلال، العدد 1521، سبتمبر 2020.

تعبيرًا عن صراع على السيطرة على الموارد المالية. ويحلل كيفية استخدام مصر للأراضي الزراعية، والضرائب على التجارة، والتحكم في الإيرادات الجمركية كأدوات لاستقلالها المالي، بينما حاول العثمانيون فرض سياسات مالية لضمان استمرار هيمنتهم على الدخل المصري. هذه القراءة تكشف عن بعد معمق في الصراع، يتجاوز المجردات السياسية إلى أسس الاقتصاد الذي يشكل العمود الفقري للسلطة. كما يسلط الميري الضوء على الدور الاستراتيجي للسياسات الاقتصادية في تعزيز الدولة المصرية الحديثة، ويؤكد أن أي تقييم للعلاقات مع الدولة العثمانية يجب أن يدمج بين الديناميات الداخلية لمصر والضغوط الخارجية للإمبراطورية. فالأحداث التي غالبًا ما تُفسَّر على أنها مجرد نزاعات سياسية، مثل الخلافات حول الجباية أو حقائب الضرائب، كانت في الواقع محورية في تشكيل قدرة مصر على التحكم في مواردها وتنفيذ خطط التنمية الوطنية. من هذا المنظور، يظهر الميري أن الاقتصاد كان أداة سياسية بامتياز، ومفتاحًا لفهم استقلالية الدولة المصرية في مواجهة النفوذ العثماني.([39])

وتتميز مقاربة الميري بالجمع بين التحليل التاريخي الوثائقي والقراءة النقدية للوثائق الرسمية، بما يشمل المراسلات بين القاهرة وإسطنبول، والقرارات المالية، وتقارير الولاة العثمانيين، إضافة إلى المذكرات التي كتبها المسؤولون المصريون آنذاك. هذه المصادر تمكنه من رسم صورة دقيقة للتوازنات المعقدة بين السلطة المحلية والعثمانية، وإظهار أن العلاقة بين الطرفين كانت علاقة تفاوضية مستمرة، تتسم أحيانًا بالصراع المفتوح وأحيانًا بالتعاون المشروط. ويستعرض الميري كذلك الآثار الاقتصادية طويلة المدى لهذه التوترات على البنية التحتية المصرية، وعلى تطور الدولة الحديثة، مشيرًا إلى أن محاولات محمد علي لاحتكار التجارة الزراعية، وإعادة تنظيم الضرائب، وإنشاء

[39] المرجع نفسه.

المؤسسات الاقتصادية الوطنية لم تكن مجرد سياسات داخلية، بل كانت ردودًا على الضغوط العثمانية وعلى رغبة الدولة في حماية استقلالها المالي. ويضيف الميري أن هذه السياسات أسهمت في بناء أساس اقتصادي متين لدولة مركزية قوية، قادرة على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، وممهدة الطريق للتحديث السياسي والاجتماعي في مصر. ويخلص الميري في مقاله إلى أن فهم العلاقات المصرية العثمانية يتطلب تجاوز التحليل السياسي الضيق والتركيز على الديناميات الاقتصادية والمالية التي شكلت عماد هذه العلاقة. فهو يرى أن الاقتصاد ليس فقط أداة تنفيذ للسياسات، بل عامل محدد للقدرة على ممارسة السلطة واستقلال القرار. من هذا المنطلق، يقدم الميري نموذجًا منهجيًا لقراءة العلاقات الدولية والإقليمية، قائمًا على الربط بين الاقتصاد والسياسة، وتفسير النزاعات ليس بوصفها أحداثًا سطحية، بل كتجليات لصراعات أعمق على الموارد والهيمنة.([40])

إن هذا العمل، إذا ما قورن بمقاربات مؤرخين آخرين مثل عبد الرحمن الرافعي الذي ركز على البعد السياسي والصراعات السلطوية أو جمال حمدان الذي تناول الجغرافيا السياسية ومكانة مصر الاستراتيجية، يبرز اختلافًا منهجيًا جوهريًا. فالميري يعتمد على منهجية وثائقية دقيقة تدمج بين الاقتصاد والسياسة، بينما يميل الرافعي إلى رؤية شاملة لمكانة مصر الإقليمية، ويركز الرافعي على البعد المكاني والهيكلي للسلطة، ويغفل أحيانًا التفاصيل المالية الدقيقة التي شكلت عناصر حاسمة للنفوذ والسيادة. هذا الاختلاف المنهجي يتيح للميري تقديم قراءة أكثر تكاملية للتاريخ المصري الحديث، تجمع بين السياسة والاقتصاد والبنية المؤسسية. في الخلاصة، يمثل مقال الميري "مصر وآل عثمان بين أطماع الاقتصاد وخيبات السياسة" نموذجًا لدراسة تاريخية منهجية تمزج بين التحليل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. إن التركيز على الموارد المالية والصراع على

[40]المرجع نفسه.

السيطرة عليها يضيء على أسباب التوترات بين مصر والدولة العثمانية، ويوفر فهمًا معمقًا لدور الاقتصاد في تشكيل سيادة الدولة الحديثة. هذا المنهج يعكس قدرة الميري على إعادة قراءة التاريخ بعيدًا عن الروايات المبسطة، ويضع الأساس لمنهج أكاديمي متكامل لدراسة العلاقات الدولية والإقليمية في التاريخ المصري والعربي.

ثامناً: محاضراته في تاريخ أوروبا الحديث

يُعد كتاب الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري "محاضرات في تاريخ أوروبا الحديث" مرجعًا أساسيًا لفهم المنهجية التاريخية التعليمية التي يتبعها، حيث لا يكتفي بعرض الأحداث الكبرى والتواريخ السياسية بشكل سردي تقليدي، بل يتخطى ذلك ليقدّم التاريخ الأوروبي كحقل متكامل تتفاعل فيه السياسة مع الاقتصاد والثقافة والفكر الاجتماعي. إن هذا الكتاب يمثل محاولة منهجية لتجاوز الرؤى الخطية والمبسطة للتاريخ الأوروبي، ويركز على التحولات البنيوية التي شكّلت مسار القارة منذ عصر النهضة وحتى الحربين العالميتين.([41]) يفتتح الميري الكتاب بالتحليل السياقي لعصر النهضة الأوروبية، مؤكداً أن هذه الحقبة لم تكن مجرد تطور فني وثقافي، بل كانت نقطة انطلاق لتحولات سياسية واقتصادية عميقة. فهو يربط بين ازدهار العلوم والفنون ونشوء الدولة الحديثة المركزية في إيطاليا وفرنسا وألمانيا، مشيرًا إلى أن هذه التحولات شكلت البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أفضت لاحقًا إلى ظهور الرأسمالية الأوروبية الحديثة. ويؤكد الميري أن فهم أوروبا الحديثة يتطلب النظر إلى التفاعلات بين الفكر السياسي والفلسفة والاقتصاد والثقافة، وليس مجرد التركيز على الحروب والمعاهدات الدبلوماسية. ومن أبرز ما يميز الكتاب منهجية الميري التعليمية، اعتماده على الدمج بين التحليل التاريخي

[41]الميري، خلف، محاضرات في تاريخ أوروبا الحديث، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2020.

والسرد الوثائقي. فهو يقدم للطلاب والباحثين مجموعة واسعة من المصادر الأولية، بما في ذلك المراسلات الدبلوماسية، والبيانات الاقتصادية، وتقارير السفر، والمراسلات الملكية، ويضعها في سياقها الاجتماعي والسياسي. هذا الأسلوب يسمح بفهم التحولات الأوروبية بشكل شمولي، حيث تُرى الأحداث الكبرى مثل الحروب الدينية، وصعود البرجوازية، والثورات الصناعية، ليس كوقائع منعزلة، بل كجزء من شبكة متشابكة من العوامل المؤثرة.([42])

يتناول الميري أيضًا الثورة الفرنسية وما تبعها من تحولات سياسية وفكرية في أوروبا، موضحًا أن هذه الثورة لم تكن مجرد حدث فرنسي، بل نقطة تحول شاملة أثرت على بنية السلطة والدولة في القارة بأسرها. ويحلل أثر هذه الثورة على صعود القومية الأوروبية الحديثة، وعلى إعادة توزيع السلطة بين الملكية والدولة الحديثة، وكيف ساهمت هذه التغيرات في إرساء أسس الدولة القومية التي ستؤثر لاحقًا في الحروب الكبرى. ويشير الميري إلى أن فهم هذه الثورة يجب أن يتم في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مثل انتشار طبقة البرجوازية، وظهور العمالة الصناعية، وتغير أنماط الإنتاج، إذ أن هذه العوامل شكلت الأرضية التي سمحت بأحداث سياسية وثقافية غير مسبوقة. أما فيما يتعلق بالحربين العالميتين، يقدم الميري تحليلاً يربط بين السياسة الخارجية للدول الأوروبية والاقتصاد العالمي المتغير. فهو يوضح كيف أن النزاعات العسكرية لم تكن مجرد صراعات على الأرض والسيادة، بل تعبير عن تصاعد التوترات الاقتصادية والتحولات الصناعية الكبرى، التي أعادت تشكيل موازين القوى الأوروبية. كما يربط الميري بين هذه الحروب وظهور الفكر الليبرالي والاشتراكي، مؤكداً أن الحروب لم تكن معزولة عن التغيرات الفكرية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا في تلك الفترة.

[42] المرجع نفسه.

ويقدم الميري في هذا الكتاب تفسيرًا واضحًا للتاريخ الأوروبي من منظور متعدد المستويات، يجمع بين الاقتصاد والسياسة والثقافة والدين والفكر الاجتماعي، وهو ما يميزه عن الكثير من المناهج التعليمية التقليدية التي تركز على السرد السياسي أو العسكري فقط. ومن خلال هذا التكامل، يتمكن القارئ من رؤية أوروبا ككيان متفاعل تتداخل فيه العوامل الداخلية والخارجية، وتتصادم فيه المصالح الاقتصادية مع الرؤى السياسية والثقافية، ما يعزز فهم الأحداث الكبرى من منظور شمولي. كما يتيح الكتاب للطلاب والباحثين فرصة التفاعل النقدي مع المصادر التاريخية، فهو لا يفرض تفسيرًا واحدًا للأحداث، بل يشجع على المقارنة بين التفسيرات المختلفة، وعلى استخلاص النتائج بناءً على تحليل شامل للوثائق والبيانات. هذا الأسلوب يعكس منهجية الميري القائمة على تعليم التفكير النقدي والتحليل المنهجي، ويعزز قدرة الدارسين على ربط التاريخ الأوروبي بالتطورات العالمية المعاصرة.([43]) وعند مقارنة منهجية الميري بمنهجية مؤرخين آخرين، يظهر اختلاف جوهري. فمثلًا، إذا أخذنا جمال حمدان الذي ركّز على الجغرافيا السياسية لمصر وأثر الموقع الاستراتيجي في تشكيل السياسة الدولية، أو عبد الرحمن الرافعي الذي تناول الحراك السياسي الداخلي للصراعات والسلطة، نجد أن الميري يقدم رؤية أكثر تكاملاً للتاريخ، تجمع بين السياسة والاقتصاد والثقافة في إطار منهجي واحد، معتمداً على التحليل الوثائقي والقراءة النقدية للمصادر. في الخلاصة، يمثل كتاب "محاضرات في تاريخ أوروبا الحديث" نموذجًا واضحًا لمنهجية الميري التعليمية والتحليلية، حيث يتم توظيف التاريخ الأوروبي لفهم التحولات البنيوية في السياسة والاقتصاد والثقافة. إنه يبين أن قراءة التاريخ لا تقتصر على سرد الأحداث، بل تتطلب فحص السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحليل تفاعلات القوى المختلفة داخل المجتمع الأوروبي. ومن

[43] المرجع السابق.

هذا المنظور، يقدم الكتاب إضافة معرفية هامة للدارسين، سواء في الجامعات أو في الدراسات البحثية المتقدمة، ويجعل من التاريخ أداة لفهم حاضر أوروبا واستشراف مستقبلها من منظور متكامل ومتعدد الأبعاد.

تاسعاً: معركة الإسماعيلية ودور الشرطة المصرية

تمثل معركة الإسماعيلية، التي وقعت في 25 يناير 1952، إحدى اللحظات المفصلية في التاريخ المصري الحديث، ليس فقط لأنها سطرّت بطولة قوات الشرطة المصرية ضد الاحتلال البريطاني، بل لأنها كشفت عن عمق التوترات الاجتماعية والسياسية التي كانت تعصف بمصر في السنوات الأخيرة من الاحتلال البريطاني. في هذا السياق، يقدم الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري دراسة منهجية دقيقة لهذا الحدث، معتمداً على مصادر وثائقية متنوعة، منها مضابط الشرطة المصرية والتقارير البريطانية الرسمية، بهدف تقديم قراءة تاريخية متوازنة تتجاوز الرواية الاحتفالية التي اقتصرت غالباً على تصوير الحدث كبطولة فردية أو تأريخ رمزي.([44]) ينطلق الميري في تحليله من السياق السياسي والاقتصادي للمرحلة، مشيراً إلى أن نهاية الاحتلال البريطاني لم تكن مجرد انسحاب عسكري، بل كانت مرحلة تشهد صراعاً مركباً بين القوى الوطنية الناشئة والهيمنة الأجنبية القائمة. ويكشف البحث عن أن معركة الإسماعيلية لم تكن مواجهة عشوائية أو نتيجة تصعيد مفاجئ، بل كانت نتيجة تراكمات طويلة من الإحباط الشعبي والضغوط على الشرطة، والتي وجدت نفسها في موقع مواجهة مع جيش الاحتلال الذي حاول الاستمرار في فرض السيطرة على مصر عبر مواقع استراتيجية حيوية، مثل قناة السويس. من المنهجيات البارزة التي يعتمدها الميري في هذا البحث، التركيز على

[44]الميري، خلف، "25 يناير 1952 معركة الإسماعيلية: الظروف والمقدمات والأحداث"، مجلة الأمن العام، العدد 248، القاهرة، 2020.

الوثيقة كمصدر أساسي للتحليل. فهو يستخدم مضابط الشرطة الرسمية لتقديم وصف دقيق للتفاصيل الميدانية، مثل توزيع الوحدات، وتكتيكات المقاومة، وعدد الضحايا، فضلاً عن تحليل المراسلات البريطانية التي تعكس تقييم الاحتلال للأحداث. هذا التوازن بين الوثائق المحلية والأجنبية يتيح للميري بناء سرد تاريخي يعكس التفاعلات المعقدة بين الاحتلال والسلطة الوطنية المصرية، ويكشف التناقضات بين الأبعاد الرمزية والسياسية للمعركة.([45])

ويركز الميري أيضاً على قراءة الحدث من منظور اجتماعي وسياسي أوسع، مشيراً إلى أن معركة الإسماعيلية كانت تعبيراً عن مطالب الشعب المصري في التحرر الوطني، وكانت انعكاساً لتراكم السخط ضد سياسات الاحتلال في السنوات السابقة، بما في ذلك القيود على الأمن الداخلي والقيود الاقتصادية والسياسية المفروضة على الدولة المصرية. ومن هذا المنطلق، يعتبر الميري أن المعركة كانت جزءاً من مسار طويل للتحرر الوطني، وأنها شكلت نقطة تحول في العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تجسدت إرادة الشعب المصري في الدفاع عن سيادته الوطنية. وفي تحليله لدور الشرطة المصرية، يتجاوز الميري الصورة التقليدية للشرطة كمؤسسة إدارية، ليبرز دورها كعنصر أساسي في الصراع الوطني. فهو يوضح أن عناصر الشرطة لم يقتصر دورهم على تأمين المرافق أو تطبيق القوانين، بل أصبحوا خط الدفاع الأول ضد القوى الأجنبية، حيث أثبتوا قدرتهم على التنظيم والمواجهة، مما أعطى للحدث بعداً سياسياً واجتماعياً يتجاوز السياق العسكري البحت. كما يربط الميري بين هذا الدور الوطني للشرطة وبين التطورات التي

[45] المرجع نفسه.

أعقبت الحدث، مثل تصاعد الشعور القومي، وزيادة المطالب بالإصلاح السياسي، وما تمخض عنه من تحولات لاحقة في بنية الدولة المصرية.([46])

ويتميز هذا البحث بمنهجيته التي تجمع بين التحليل الوثائقي والسرد النقدي، فهو لا يكتفي بعرض الأحداث كما وردت في المصادر، بل يعيد تفسيرها في إطار العلاقات بين السلطة الوطنية، والمجتمع، والاحتلال. ومن هذا المنطلق، يقدم الميري نموذجاً للباحث الذي يقرأ التاريخ كشبكة علاقات ديناميكية، حيث تتقاطع السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة، ويتيح للقارئ فهم الأحداث ليس كوقائع منعزلة، بل كجزء من عملية تاريخية أوسع شكلت مسار مصر الحديث. كما يقارن الميري في هذا البحث بين المعركة وتطورات أخرى في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، مشيراً إلى أن أحداث 25 يناير 1952 كانت امتداداً للجهود السابقة التي بذلتها الحركة الوطنية لتعزيز استقلال الدولة. ويرى الميري أن دراسة هذه المعركة توفر رؤية واضحة لكيفية تأثير القوى الاجتماعية والسياسية على صياغة السياسات الوطنية، وما يمكن استنتاجه من تجارب مقاومة الاحتلال في مراحل لاحقة من تاريخ مصر الحديث. وباختصار، يعكس بحث الميري حول معركة الإسماعيلية الرؤية المنهجية الشاملة التي يتبناها في دراسة التاريخ، والتي تقوم على دمج التحليل الوثائقي مع القراءة النقدية للأحداث، وربط الأحداث المحلية بالسياق الدولي والإقليمي، مع التركيز على التفاعلات بين الدولة والمجتمع والفكر السياسي. هذا النهج يجعل من دراسة المعركة أكثر من مجرد تأريخ لحدث عسكري؛ فهي تحليل ديناميكي يوضح كيف يمكن للتاريخ أن يكون أداة لفهم الحاضر الوطني واستشراف المستقبل السياسي والاجتماعي لمصر.

[46] نفسه.

عاشراً: الجذور التاريخية للسكك الحديدية

يمثل مشروع السكك الحديدية بين الكيب والقاهرة أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية التي نفذتها بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر، ليس فقط كوسيلة نقل، بل كأداة سياسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز السيطرة الإمبراطورية في أفريقيا. في هذا السياق، يقدم الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري دراسة معمقة تتناول المشروع من منظور تاريخي شامل، يجمع بين التحليل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ما يسمح بفهم أبعاده الاستراتيجية والدور الذي لعبته في تشكيل معالم الاستعمار البريطاني في المنطقة.([47]) ينطلق الميري في تحليله من النظر إلى السكك الحديدية بوصفها أكثر من مجرد بنية تحتية للنقل؛ فهي أداة لتثبيت النفوذ البريطاني عبر الممرات الحيوية للقارة الأفريقية، ووسيلة لضمان تدفق الموارد الاقتصادية من الداخل الأفريقي نحو الموانئ الاستراتيجية، خصوصاً قناة السويس وموانئ البحر الأحمر. ويؤكد الميري أن المشروع لم يكن منفصلاً عن الاستراتيجيات الإمبراطورية الأخرى، بل كان جزءاً من رؤية شاملة تهدف إلى ربط الأراضي المحتلة بمراكز القوة البريطانية، بما يعزز من قدرة الإمبراطورية على التحكم في الحركة الاقتصادية والسياسية عبر القارة. ومن المنهجيات التي يعتمدها الميري في هذا البحث، الجمع بين المصادر البريطانية الأصلية والمصادر المصرية، بما في ذلك المراسلات الرسمية والتقارير الهندسية والمالية المتعلقة بالمشروع. هذا النهج يتيح له الكشف عن خلفيات القرار البريطاني، والضغوط الداخلية في مصر، والمصالح الاقتصادية التي تحركت خلف إنشاء السكك الحديدية. ويشير إلى أن المشروع لم يهدف فقط إلى تسهيل التجارة، بل كان أداة سياسية لتعزيز النفوذ البريطاني في مناطق استراتيجية، ولتحجيم أي تهديد محلي قد يعرقل أهداف الإمبراطورية. يحلل الميري أيضاً

الأبعاد الاقتصادية للمشروع، مشيراً إلى أن السكك الحديدية كانت مرتبطة مباشرة بظهور الرأسمالية الإمبراطورية، حيث ربطت بين الاستثمار الأجنبي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة. ويؤكد أن هذه البنية التحتية ساهمت في تحويل الاقتصاد المحلي إلى جزء من شبكة عالمية، خاضعة لآليات السوق البريطاني، ما أعطى للمشروع بعداً مزدوجاً: خدمة مصالح الإمبراطورية وتعميق الاعتماد الاقتصادي المصري على القوى الأجنبية.

وفي بعده الاجتماعي والسياسي، يوضح الميري أن مشروع السكك الحديدية كان له تأثيرات مباشرة على المجتمعات المحلية. فالبنية الجديدة غيرت من أنماط التنقل والهجرة الداخلية، وفرضت تغييرات على المجتمعات الزراعية والريفية، كما أنها ساهمت في نشوء تجمعات سكانية جديدة حول محطات السكك الحديدية. ومن هذا المنطلق، يرى الميري أن المشروع لم يكن مجرد أداة اقتصادية أو سياسية، بل كان قوة محركة للتحولات الاجتماعية والثقافية داخل مصر وخارجها.([48]) يتميز تحليل الميري بقدرته على الربط بين المشروع والبنية الاستعمارية الشاملة، حيث يوضح كيف شكلت السكك الحديدية جزءاً من مشروع السيطرة البريطانية الذي شمل السياسة، والاقتصاد، والثقافة. ويعطي الباحث أهمية خاصة لدور مصر كنقطة عبور استراتيجية بين أوروبا وأفريقيا، مشيراً إلى أن هذه السيطرة لم تكن مجرد مسألة نقل موارد، بل امتدت لتشمل التأثير على السياسات الداخلية وموازين القوى الإقليمية، بما يعكس تداخل السياسة والاقتصاد في التاريخ الإمبراطوري. في هذا السياق، يعيد الميري قراءة المشروع ضمن سلسلة من المبادرات البريطانية في المنطقة، مثل حماية قناة السويس، والتحكم في الموانئ، والاستثمارات في البنية التحتية

[47]الميري، خلف، "الجذور التاريخية لمشروع السكك الحديدية: الكيب – القاهرة 1876–1914"، بين التاريخ والسياسة: دراسات في تاريخ مصر والعالم العربي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2019.
[48]المرجع نفسه.

المحلية. ويبرز أن المشروع لم يكن مفصوماً عن السياسات العسكرية والدبلوماسية، إذ ساهمت السكك الحديدية في تسهيل تحرك القوات البريطانية، وتوفير إمكانية الاستجابة السريعة لأي تهديد محتمل للنفوذ الإمبراطوري. بهذا المعنى، يصبح المشروع تعبيراً عن التداخل بين الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ويعكس فهم الميري الشامل للعلاقات الدولية في عصر الاستعمار. ويشير الميري كذلك إلى أهمية السياق الزمني، موضحاً أن المشروع جاء في فترة توسع الإمبراطورية البريطانية في أفريقيا، والتي شهدت تنافساً محموماً بين القوى الأوروبية على الموارد والمواقع الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، يرى أن السكك الحديدية كانت أداة من أدوات الصراع الدولي على النفوذ، حيث استخدمت لنقل الجنود، وتسهيل التجارة، وربط الأراضي المحتلة بالأسواق الأوروبية. ويستند في تحليله إلى أمثلة محددة، مثل خط السكك الحديدية الذي ربط القناة بالموانئ الأفريقية، وما أحدثه من تغييرات في أنماط الإنتاج والتبادل التجاري. وعلى المستوى المنهجي، يعكس هذا البحث قدرة الميري على الدمج بين التحليل الوثائقي والتفسير النقدي، حيث لا يكتفي بعرض الأحداث والبيانات، بل يفسر الأسباب والنتائج، ويضع المشروع ضمن سياقه الإقليمي والدولي، مع مراعاة تأثيراته على الاقتصاد والمجتمع والسياسة. هذه الرؤية تجعل من دراسة السكك الحديدية نموذجاً للمنهجية الميري في تناول التاريخ، التي تقوم على الربط بين الحدث الداخلي والسياق الدولي، مع التركيز على الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية التي تحرك السياسة. وباختصار، يمثل بحث الميري عن السكك الحديدية بين الكيب والقاهرة مساهمة مهمة في فهم التاريخ الإمبراطوري لمصر وأفريقيا، إذ يقدم قراءة شاملة تربط بين البنية التحتية، والسياسة الاستعمارية، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد الباحث أن المشروع كان أكثر من مجرد وسيلة نقل، بل كان أداة استراتيجية للحكم والسيطرة، مما يبرز أهمية الربط بين الاقتصاد والسياسة في دراسة التاريخ الحديث.

حادي عشر: الدور الوطني للشرطة المصرية

تمثل دراسة الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري المنشورة في *مجلة الأمن العام* مساهمة مركزية في فهم تطور مؤسسة الشرطة المصرية ودورها في بناء الدولة الحديثة، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى العصر المعاصر([49]). يرى الميري أن الشرطة المصرية لم تكن مجرد جهاز إداري يُعنى بالضبط والنظام، بل كانت أداة سياسية واجتماعية استراتيجية لعبت دوراً محورياً في تشكيل الدولة ومؤسساتها، وفي المحافظة على الأمن الداخلي وضمان استقرار الحكم. يبدأ الميري تحليله من فترة إصلاحات الخديوي إسماعيل وما صاحبها من إعادة تنظيم مؤسسات الدولة، حيث أسس نظام الشرطة الحديثة كجزء من مشروع الدولة الحديثة الذي ربط بين السلطة المركزية وإمكانات التحكم في المجتمع المدني. ويشير إلى أن هذه المؤسسة كانت امتداداً للسيطرة الحكومية على المجتمعات المحلية، لكنها في الوقت نفسه عملت على تطوير آليات حماية حقوق المواطنين، وإرساء أسس القانون والنظام في شتى أرجاء البلاد. ومن السمات الأساسية التي يبرزها الميري في تحليله هي العلاقة المتبادلة بين الشرطة والدولة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى. فالشرطة لم تقتصر مهمتها على فرض النظام، بل شملت تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يعكس الدور البنيوي للمؤسسة في تعزيز الدولة الحديثة. ويشير الباحث إلى أن المؤسسة لعبت دوراً مزدوجاً: جانب رسمي مرتبط بالقانون والنظام، وجانب وطني يرتبط بالدفاع عن سيادة الدولة وحماية مصالحها الداخلية والخارجية.

[49] الميري، خلف، "رؤية تاريخية للدور الوطني للشرطة المصرية"، مجلة الأمن العام: المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد 244، سنة 61، يناير 2019.

ويولي الميري أهمية كبيرة للوثائق والبيانات الرسمية في تحليله، مستنداً إلى تقارير الإدارة العامة للشرطة، والمراسلات الحكومية، وسجلات التدخلات الأمنية، ليعيد بناء صورة دقيقة لتاريخ الشرطة المصرية. ويبين أن هذه الوثائق تكشف عن صعوبات التنظيم، والتحديات المالية والبشرية، وكذلك عن محاولات تطوير التدريب والمعدات بما يتماشى مع معايير العصر الحديث. ويشير إلى أن كل مرحلة من مراحل تطور الشرطة كانت مرتبطة بسياقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ما يجعل فهم المؤسسة جزءاً من فهم تاريخ الدولة المصرية الحديث. علاوة على ذلك، يسلط الميري الضوء على دور الشرطة خلال الأحداث الكبرى في التاريخ المصري، مثل ثورة 1919، وأحداث 1952، والثورات السياسية والاجتماعية المختلفة، مبيناً كيف ساهمت في حفظ النظام، وأحياناً في حماية مسار التحولات الوطنية. ويؤكد أن الشرطة كانت في بعض الحالات أداة ضغط على القوى السياسية، وفي حالات أخرى، حامياً للشرعية الوطنية، ما يعكس مرونة المؤسسة وقدرتها على التكيف مع التحولات المختلفة.

في بعده التحليلي، يرى الميري أن دراسة الشرطة المصرية تكشف عن الأبعاد الثقافية والسياسية للمؤسسة. فالهياكل التنظيمية، وطرق التدريب، ونماذج القيادة، وأدوات العمل، جميعها تشير إلى نهج الدولة في تكوين مؤسساتها، وإلى فهمها لمفهوم الأمن والدولة الحديثة. ويشير إلى أن دراسة الشرطة لا تتوقف عند السرد التاريخي، بل تمتد لتفسير كيف ساهمت هذه المؤسسة في بناء الثقافة المؤسسية، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، رغم التعقيدات السياسية والضغوط الخارجية.([50]) وبالإضافة إلى ذلك، يربط الميري بين التطور المؤسسي للشرطة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر. فالتغيرات في البنية الاقتصادية، والتحضر، والنقل، والتعليم، أثرت على طبيعة عمل

[50]المرجع نفسه.

الشرطة، وعلى طريقة تفاعلها مع المواطنين، وأدت إلى إعادة تشكيل استراتيجيات السيطرة والنظام. ومن هنا، يوضح الباحث أن تاريخ الشرطة ليس مجرد سجل للمهام الأمنية، بل هو سجل لتاريخ الدولة الحديثة وتفاعلها مع المجتمع. ويعتمد الميري في منهجه على الجمع بين التحليل الوثائقي والنقدي، حيث يقدم التاريخ كحقل ديناميكي، تتقاطع فيه السياسة والاقتصاد والمجتمع، ويعرض الشرطة كأداة أساسية لفهم هذه التفاعلات. ومن هذا المنطلق، تصبح دراسة المؤسسة الأمنية جزءاً من دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي المصري، إذ تعكس قدرة الدولة على تنظيم المجتمع، وتقديم نموذج للسلطة الفاعلة، وتوحيد الأراضي والموارد تحت إدارة مركزية فعالة. وفي الختام، يؤكد الميري أن الشرطة المصرية لم تكن مجرد جهاز ضبط وإدارة، بل كانت عنصرًا محوريًا في بناء الدولة الحديثة، وحامية للسيادة الوطنية، ووسيلة لتحقيق التوازن بين الأمن والنظام وبين التطورات الاجتماعية والسياسية. وتقدم هذه الدراسة نموذجاً واضحاً للمنهجية الميري في التعامل مع التاريخ، الذي يربط بين الوثائق والتحليل النقدي، وبين الحدث والسياق، ويكشف عن الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة التاريخية.

ثاني عشر: تاريخ شارع 26 يوليو

يمثل شارع 26 يوليو في القاهرة مساحة رمزية وفعلية في تاريخ مصر الحديث، ليس فقط كفضاء عمراني يتوسط العاصمة، بل كمشهد يروي التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عرفتها المدينة منذ بداية القرن العشرين وحتى العصر الحديث. في مقاله المنشور ضمن *الكتاب الذهبي* لروز اليوسف، يقدم الأستاذ الدكتور خلف عبد العظيم الميري قراءة تحليلية معمقة للشارع، تتجاوز المألوف في الدراسات العمرانية لتربطه بالوعي الوطني والذاكرة الجمعية للمجتمع المصري.([51]) يرى الميري أن

[51]الميري، خلف، "تاريخ شارع 26 يوليو"، الكتاب الذهبي، روز اليوسف، 2019.

شارع 26 يوليو ليس مجرد مسار للمركبات أو مجموعة من المباني، بل هو نص تاريخي يمكن "قراءته" لفهم العلاقات بين الدولة والمجتمع، والنخب والعموم، والسياسة والثقافة. فالشارع يعكس البنية الاجتماعية للمدينة، ويجسد التفاعلات اليومية بين الأفراد، ومؤسسات الدولة، وأماكن التجارة والثقافة، ما يجعله مختبراً لتفسير التحولات الحضارية والسياسية في القاهرة. ويبدأ الميري تحليله بالبعد الرمزي للشارع، موضحاً كيف أن تسميته التاريخية تعكس معركة الذاكرة الوطنية بين الماضي والاستعمار وبين الرغبة في تحديث المدينة. فالاسم الذي يحمله الشارع يذكّر بالتحولات السياسية الكبرى، ويؤسس لسردية تاريخية تربط بين الحدث التاريخي والمكان العمراني، ما يمنح الشارع قيمة معرفية تتجاوز الوظائف العملية اليومية. وفي هذا السياق، يقدم الميري الشارع كحاضنة للذاكرة الوطنية، حيث تتجمع فيها رموز الحركة الوطنية، والمواقف السياسية، والصراعات الاجتماعية، لتصبح مساحة للتجربة الحية للتاريخ. علاوة على ذلك، يسلط الميري الضوء على الدور الثقافي والاجتماعي للشارع، موضحاً أن شارع 26 يوليو كان مسرحاً للأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، بما في ذلك الاحتجاجات والتجمعات العامة، والفعاليات الرسمية وغير الرسمية. فالشارع ليس مساحة جامدة، بل هو فضاء ديناميكي تتداخل فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يجعله نموذجاً مصغراً لفهم التغيرات التي أصابت القاهرة كمركز حضري وسياسي. ويشير الميري إلى أن هذه الوظائف المتعددة للشارع ساهمت في تشكيل وعي المواطنين، وفي تكوين ذاكرة جماعية تتفاعل مع الأحداث اليومية والتاريخية.

من الناحية المنهجية، يستخدم الميري في تحليله مجموعة متنوعة من المصادر، تتراوح بين الخرائط القديمة والوثائق الحكومية، إلى المراسلات والصور الفوتوغرافية والتقارير الصحفية. هذه المصادر تمكنه من إعادة بناء تاريخ الشارع، وفهم

كيفية تأثير التحولات العمرانية على الحياة السياسية والاجتماعية، وكيف انعكست الأحداث الكبرى على الفضاء الحضري. ويبرز الباحث أن التحليل التاريخي للشارع يتطلب قراءة متعددة الطبقات، تجمع بين دراسة البنية المادية والتفاعلات الاجتماعية والرمزية، لإظهار كيف يمكن للفضاء العمراني أن يكون مؤشراً لفهم التاريخ المعاصر.([52]) كما يعالج الميري في مقاله العلاقة بين الشارع وتطور المدينة الحديثة، مبيناً كيف أن التوسع العمراني، وإنشاء المباني العامة والخاصة، وتطوير البنية التحتية، لم يكن مجرد مسعى تقني، بل كان مرتبطاً بسياق سياسي وثقافي يسعى إلى إعادة تشكيل القاهرة وفق مشروع الدولة الحديثة. فالشارع، من خلال دوره في تنظيم الحركة، وربط المناطق المختلفة، وعكس الطبقات الاجتماعية المتنوعة، أصبح مرآة لتفاعلات القوة بين الدولة والمجتمع، ومنصة لإظهار التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية في المدينة.(6) كما يركز الميري على الجانب الرمزي للشارع في الفضاء العام، مشيراً إلى أن الأحداث التاريخية الكبرى، مثل الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات والتجمعات السياسية، جرت على طول الشارع، ما أعطاه دوراً مزدوجاً: وظيفة عملية كمعبر حضري، ووظيفة رمزية كفضاء للمقاومة والتعبير عن مطالب المجتمع. ويكشف الباحث أن دراسة الشارع بهذا الشكل توضح كيفية تفاعل المواطنين مع مؤسسات الدولة، وكيف يمكن للفضاء الحضري أن يصبح منصة للوعي السياسي والتعبير الثقافي، ما يعكس طبيعة التحولات الديمقراطية والاجتماعية في مصر الحديثة. في الختام، يقدم الميري في مقاله نموذجاً متميزاً للربط بين العمران والتاريخ، بين المكان والحدث، بين البنية الرمزية والوظائف العملية للفضاء الحضري. فالشارع، وفق تحليله، ليس مجرد طريق في المدينة، بل نص حي يعكس مسارات القوة، والتاريخ، والوعي الاجتماعي، ويشكل أداة لفهم التحولات السياسية والثقافية

[52] المرجع نفسه.

في القاهرة ومصر بشكل عام. وتظهر هذه الدراسة الطريقة المتميزة للميري في مقاربة التاريخ، من خلال الجمع بين القراءة الدقيقة للوثائق والتحليل النقدي والسياق الاجتماعي والسياسي، ما يجعل شارع 26 يوليو مثالاً حياً على كيفية دراسة التاريخ عبر الفضاء الحضري والرموز المرتبطة به.

المنهجية التاريخية عند خلف عبد العظيم الميري

يمثل المشروع العلمي للدكتور خلف عبد العظيم الميري نموذجاً واضحاً لتطور المنهج التاريخي المصري في العقود الأخيرة، حيث تتقاطع في أعماله ثلاثة مستويات تحليلية: الوثيقة، وبنية الحدث، وسياقه الدولي. يقوم الميري على منهج المزاوجة بين التحليل البنيوي والقراءة السياقية، بحيث لا يسمح للوثيقة بأن تتحول إلى سجل جامد، ولا يسمح للسردية السياسية بأن تتجاوز حدود ما تسمح به المادة المصدرية. هذه المرونة المنهجية تشكل السمة الأكثر حضوراً في مؤلفاته، سواء في دراساته حول قناة السويس أو حول العلاقات المصرية الأفريقية.

يمكن رصد أربعة مرتكزات أساسية في منهجه:

أولاً، الوثيقة بوصفها حجر الأساس لبناء السردية .يتعامل الميري مع الوثائق، سواء كانت برلمانية أو دبلوماسية أو صحفية، بوصفها أدوات للكشف عن طبقات المعنى. فهو لا يكتفي بعرضها، بل يفكك خطابها، ويبحث في لغة الوثيقة ذاتها، وفي المسكوت عنه داخل النص. تظهر هذه السمة بقوة في دراساته المتعلقة بحرب يونيو سبعة وستين، وفي بحثه حول الدور الوطني للشرطة المصرية، حيث يستنطق الأرشيف ليعيد بناء صورة الحدث.

ثانياً، تحليل الحدث داخل بنيته الداخلية .يمتلك الميري قدرة واضحة على تفكيك البنية السياسية والاجتماعية للحدث، كما في دراساته عن القاهرة الخديوية أو عن تاريخ شارع 26 يوليو. هنا يقدم قراءة لا ترى المدينة مجرد عمران، بل بنية رمزية وثقافية. وهو ما يعكس منهجاً أقرب إلى التاريخ الحضري وإلى أنسنة دراسة المكان.

ثالثاً، ربط المحلي بالعالمي .في معظم دراساته يظهر وعيه العميق بأن الحدث المصري ليس معزولاً عن البيئة الدولية. ففي تحليل تأميم قناة السويس، أو مشروع السكك الحديدية بين الكيب والقاهرة، يتعامل مع الحدث باعتباره نتاج صراع قوى كبرى، وتأثيرات الاقتصاد العالمي، وتحولات موازين القوى. هذه المقاربة تمنح كتاباته بعداً مقارناً، وتجعله جزءاً من التيار الذي وسّع أفق الدراسات التاريخية المصرية باتجاه التاريخ العالمي.

رابعاً، تاريخ الأفكار والخطاب السياسي .يعتمد الميري على تحليل الخطاب السياسي، خاصة في دراساته عن حرب يونيو أو وثائق جامعة الدول العربية. فهو يقرأ النصوص السياسية بوصفها نتاجاً لذهنية سياسية، ولتمثلات نفسية واجتماعية. وهذا يقربه من المناهج الحديثة في التاريخ السياسي، التي تركز على تحليل اللغة وصناعة الوعي العام.

إن منهج الميري، بهذا المعنى، يجمع بين المدرسة الوثائقية المصرية التقليدية وبين المناهج النقدية الحديثة. فهو وريث لمدرسة عبد الرحمن الرافعي وقريب في الوقت نفسه من مقاربات التاريخ الجديد التي تمنح الثقافة والوعي الجمعي مساحة مركزية في تفسير الحدث التاريخي.

الخاتمة

تتضح من خلال مراجعة متأنية وشاملة لأعمال الدكتور خلف عبد العظيم الميري أن مشروعه التاريخي ليس مجرد توثيق للأحداث أو سرد للوقائع، بل يمثل رؤية منهجية متكاملة تحاول الجمع بين التحليل الوثائقي الدقيق والفهم العميق للسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل مجرى التاريخ المصري والعربي. إن دراسة هذه الأعمال، التي تغطي طيفاً واسعاً من الموضوعات بدءاً من التأميم التاريخي لقناة السويس مروراً بالقاهرة الخديوية، وصولاً إلى العلاقات المصرية الخليجية، تكشف عن ثلاثة مرتكزات أساسية تشكل العمود الفقري لمنهجه البحثي، وهي مرتكزات تتجاوز الفهم التقليدي للتاريخ، لتؤسس لرؤية نقدية شاملة تستطيع التعامل مع التعقيد الزمني والبشري للحدث التاريخي.

المركز الأول في مشروع الميري يتمثل في الاعتماد الدقيق على الوثيقة التاريخية، سواء كانت برلمانية، دبلوماسية، أو إدارية، بما يسمح له بإعادة بناء مسارات القرار السياسي والمجتمعي بدقة عالية. فمثلاً، أعماله حول مضابط مجلس الأمة عشية حرب يونيو سبعة وستين أو دراسته عن الوثائق المرتبطة بتأميم قناة السويس، لا تقتصر على النقل الوصفي للحقائق، بل تتعداه إلى تفكيك البنى الكامنة وراء القرار السياسي، وفهم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على صناع القرار. هذا الاهتمام بالوثيقة ليس هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لإعادة تركيب الحدث التاريخي ضمن سياق معقد يتفاعل فيه العديد من الفاعلين المحليين والدوليين، ما يتيح للقارئ التعرف على الديناميات الخفية التي تتحكم في مسار التاريخ. ومن هنا يتضح أن الميري لا يرى التاريخ مجرد سجل للوقائع، بل كشبكة مترابطة من العلاقات والخيارات والانعكاسات، يمكن من خلالها استشراف تحولات مستقبلية محتملة.

المركز الثاني يتعلق بـ القدرة على الربط بين الحدث الداخلي والسياق الدولي . ففي دراسة العلاقات المصرية مع القوى الكبرى، أو تحليل دور مصر في القارة الأفريقية، أو دراسة مشروع السكك الحديدية بين الكيب والقاهرة، يظهر الميري اهتماماً واضحاً بكيفية تأثير الأحداث المحلية على مسارات السياسة العالمية، والعكس صحيح، حيث تتقاطع القرارات الوطنية مع معطيات الصراع الدولي. إن هذه المقاربة تجعل من مشروعه التاريخي أكثر ديناميكية، إذ لا يقتصر على قراءة التاريخ الوطني بمعزل عن المحيط الإقليمي والدولي، بل يعالج التفاعلات المعقدة التي تحدد طبيعة السياسات، وتكشف عن البعد البنيوي للسلطة والعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويبدو هذا جلياً في أعماله التي تناولت العلاقات المصرية الخليجية، حيث لا يقتصر التحليل على دراسة التحالفات الرسمية، بل يشمل البُعد الاجتماعي والثقافي الذي ينعكس في مشاريع التنمية والاتصال بين الشعوب، ما يجعل التحليل أكثر شمولية وعمقاً من القراءة التقليدية المبسطة للعلاقات الثنائية.

أما المركز الثالث فيتعلق بـ إعادة قراءة التاريخ باعتباره شبكة علاقات ديناميكية .فالميري يرى التاريخ ليس مجرد سرد للوقائع، بل نظاماً متشابكاً من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، تتفاعل وتتصادم وتتقاطع وفق سياقات متعددة. ومن خلال هذه الرؤية، يمكن فهم الأحداث التاريخية الكبرى ليس بوصفها مصادفات أو نتيجة لقرارات فردية فقط، بل كنتيجة لتفاعل متواصل بين فاعلين متعددين على مستويات مختلفة. هذا المنظور يُمكّن الميري من تقديم قراءات مبتكرة لأحداث مألوفة، مثل دراسة دور الشرطة المصرية في بناء الدولة الحديثة، أو إعادة النظر في مشروع القاهرة الخديوية، أو فهم العلاقات المصرية الإماراتية، إذ يقدم التاريخ كفضاء

متحرك يمكن من خلاله دراسة التغيرات في المؤسسات، وتأثير الفاعلين، وارتباط القرارات بالأطر الزمنية والسياسية والاجتماعية.

بجانب هذه المرتكزات الثلاثة، تتضح من أعمال الميري أيضاً قدرة استثنائية على الدمج بين الدراسة الأكاديمية الدقيقة والاهتمام بالبعد العملي للتاريخ، سواء في التعليم الجامعي، أو في نشر المعرفة للجمهور العام من خلال المحاضرات، والمقالات الصحفية، والمشاريع التثقيفية. هذه القدرة على الانتقال بين البحث الأكاديمي والعمل الميداني تعكس رؤية متكاملة للتاريخ، تجعل منه أداة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، بما يربط بين الفعل التاريخي والمعرفة الاجتماعية والسياسية، ويتيح تقييم السياسات والقرارات على ضوء تجارب الماضي.

من ناحية أخرى، يشير مشروع الميري إلى أهمية تطوير الوعي بالهويات الوطنية والإقليمية، من خلال دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتأثير الأحداث الكبرى على تشكل هذا الوعي، كما يتضح في أعماله عن الهوية المصرية، والتحديث العمراني في القاهرة الخديوية، ودور المؤسسات التعليمية والثقافية في بناء الوعي الوطني. إنه من خلال هذا النهج، يربط الميري بين البُعد الرمزي للتاريخ – مثل الأحداث الوطنية الكبرى والرموز السياسية – وبين التحولات الاجتماعية والسياسية، ما يعكس فهمه العميق لدور التاريخ في تشكيل الوعي الجمعي والمجتمعي. كما يظهر من مراجعة أعماله أن مشروعه يقدّم نموذجاً منهجياً فريداً يجمع بين العمق الأكاديمي والشمولية التحليلية . فالميري لا يكتفي بوصف الحدث أو تحليله بمعزل عن السياق، بل يتتبع تداخل العوامل الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويستكشف الروابط المعقدة التي تحدد شكل التطورات التاريخية. هذا النهج يجعل من مشروعه مرجعاً أساسياً للباحثين الراغبين في فهم التاريخ المصري والعربي بطريقة شاملة، تمكنهم من تجاوز القراءة السطحية للأحداث

والتقويم التقليدي للتاريخ. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن مشروع الميري يمثل نموذجاً حديثاً للمؤرخ الأكاديمي الذي يجمع بين التخصص العميق والانفتاح على السياق الدولي والإقليمي .فهو مثال على المؤرخ الذي يدرك أن التاريخ ليس مجرد أحداث منفصلة، بل شبكة متكاملة من العلاقات والدوافع والخيارات، ويحرص على أن تكون تحليلاته مدعومة بالمصادر الوثائقية الدقيقة، وموثقة بطريقة تتيح للباحثين الآخرين التحقق من النتائج وإعادة البناء النقدي للأحداث. وأخيراً، يعكس هذا المشروع اهتماماً واضحاً بتوظيف التاريخ كأداة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل .من خلال التركيز على الترابط بين الماضي والسياسة الحالية والتغيرات الاجتماعية، يقدم الميري نموذجاً لاستفادة المجتمع والمؤسسات من الخبرة التاريخية في صياغة السياسات، وتحليل المخاطر، واستشراف فرص التنمية، ما يجعل كتاباته أكثر من مجرد أعمال أكاديمية، بل أدوات عملية لفهم تطورات الواقع الوطني والإقليمي. باختصار، يظهر تحليل أعمال الدكتور خلف الميري أن مشروعه التاريخي يتسم بالأصالة والابتكار، ويعتمد على توظيف الأدوات المنهجية الحديثة، والوثائق الدقيقة، والربط بين الحدث الداخلي والسياق الدولي، وفهم التاريخ كشبكة ديناميكية من العلاقات والقوى المؤثرة. وهذا كله يجعل من مشروعه إضافة نوعية لمجال الدراسات التاريخية المعاصرة، ويؤكد أن الميري يمثل أحد أبرز المؤرخين المصريين الذين نجحوا في الجمع بين البحث الأكاديمي العميق وفهم الواقع الاجتماعي والسياسي بمهارة واحترافية

References

Al-Miri, K. (2019). A historical vision of the national role of the Egyptian police. Public Security Journal: The Arab Journal of Police Sciences, 61(244), January.

Al-Miri, K. (2019). Egypt and Africa between history and international conflict. Egyptian Affairs Journal, 18(72), Spring.

Al-Miri, K. (2019). The historical roots of the Cape–Cairo railway project (1876–1914). In History and politics: Studies in the history of Egypt and the Arab world. Cairo: National Library and Archives.

Al-Miri, K. (2019). The history of 26 July Street. Al-Kitab Al-Dhahabi, Rose El-Youssef.

Al-Miri, K. (2020). A new reading of the history of foreign concessions. Journal of Historical Studies, (44).

Al-Miri, K. (2020). Egypt and the Ottomans between economic ambitions and political disappointments. Al-Hilal Magazine, (1521), September.

Al-Miri, K. (2020). Egyptian policy in the twentieth century: A documentary study. Cairo: Dar Al-Kutub.

Al-Miri, K. (2020). Ismailia Battle (25 January 1952): Conditions, preludes, and events. Public Security Journal, (248), Cairo.

Al-Miri, K. (2020). Lectures on modern European history. Cairo: Faculty of Women for Arts, Science and Education, Ain Shams University.

Al-Miri, K. (2020). The Ismailia Battle. Public Security Journal.

Al-Miri, K. (2020). The Suez Canal: Past, present, and future (Scientific editor). Cairo: State Information Service.

Al-Miri, K. (2021). Egypt and the international conflict in the mid-twentieth century. Cairo: Dar Al-Kutub.

Al-Miri, K. (2022). Ain Shams University: The depth of history and the cultural role. New Culture Magazine, (376), January.

Al-Miri, K. (2022). Ain Shams University: The depth of history and its cultural role. New Culture Magazine.

Al-Miri, K. (2022). Khedivial Cairo. Egyptian Visions Magazine, (88).

Al-Miri, K. (2022). Khedivial Cairo: A journey of heritage and development. Egyptian Visions Magazine, 8(88), May.

Al-Miri, K. (2022). Nationalization of the canal. Al-Hilal Magazine, July.

Al-Miri, K. (2022). The nationalization of the canal: The courage of confrontation and the legitimacy of the decision. Al-Hilal Magazine, July.

Al-Miri, K. (forthcoming). The June 1967 war in the records of the National Assembly. Cairo: Supreme Council of Culture.

Al-Miri, K. (n.d.). Transformations of Egyptian society in the 1950s. Unpublished manuscript.